

AMAN
Transparency Palestine



دراسة حول:

قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة خلال حرب الإبادة



2025

AMAN
Transparency Palestine



دراسة حول:

**قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة
في عمل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة
في قطاع غزة خلال حرب الإبادة**

AMAN
Transparency Palestine



يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحث عبد المنعم رمضان الطهراوي لإعداده الدراسة، ومن الدكتور عزمي الشعبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم على هذه الدراسة ومراجعتها وتحديثها.

© جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حال الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة خلال حرب الإبادة. رام الله: فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذه الدراسة ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.

فهرس المحتويات

4	قائمة المصطلحات
6 7 8 8	مقدمة منهجية إعداد الدراسة محددات الدراسة أهداف الدراسة
9 9 10	أولاً. واقع عمل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة قبل حرب الإبادة - الإطار القانوني الناظم لعمل المنظمات الإغاثية الدولية في فلسطين - التحديات التي واجهت عمل المنظمات الإغاثية الدولية في فلسطين قبل الحرب على غزة
13	ثانياً. بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة قبل حرب الإبادة
15 16 17	ثالثاً. خارطة المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة خلال حرب الإبادة - واقع التمويل للعمل الإنساني في ظل الحرب على غزة: التحديات القانونية واللوجستية أمام العمل الإنساني - خارطة القطاعات والمنظمات الدولية والخدمات المقدمة في ظل الحرب على غزة وفق تصنيف القطاعات العالمية
19 19 21 22 26 27	رابعاً. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل المنظمات الإغاثية الدولية خلال حرب الإبادة - قيم النزاهة ومبادئ الشفافية في التعاقدات التجارية من وجهة نظر الشركاء التجاريين - قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة مع إدارة مراكز الإيواء - فحص بيئة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية من وجهة المؤسسات الأهلية الشريكة - قيم النزاهة ومبادئ الشفافية من وجهة نظر المستفيدين والمستفيدات من خدمات المنظمات الإغاثية الدولية مباشرة - قيم النزاهة ومبادئ الشفافية من وجهة نظر المنظمات الدولية
30 30 31	خامساً. تحليل المعطيات - أولاً. الاستخلاصات - ثانياً. الفجوات
32	سادساً. التوصيات
34	سابعاً. المراجع
36	ثامناً. المرفقات

قائمة المصطلحات:

منظمات غير حكومية أو حكومية تعمل في دولة أخرى أو مجموعة دول، وتركز على الاستجابة الفورية للاحتياجات العاجلة في حالات الطوارئ والكوارث؛ مثل الحروب، والأوبئة، من أجل إنقاذ الأرواح، وتقليل المعاناة في أوقات الطوارئ، وتقديم المساعدات الإنسانية التي تشمل، على سبيل المثال، الغذاء، والمأوى، والرعاية الطبية ... إلخ.	المنظمات الإغاثية الدولية
منظمات غير حكومية أو حكومية تعمل في دولة أخرى أو مجموعة دول، وتشمل أهدافاً أوسع من المنظمات الإغاثية، بحيث تركز في عملها على التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وتركز على معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الإنسانية، كما يشمل عملها الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، وتحقيق التغيير الاجتماعي والاقتصادي المستدام، وحماية حقوق الإنسان، وتمكين المجتمعات المحلية.	المنظمات الإنسانية الدولية
المساعدات المقدمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمتضررين من الكوارث أو الحروب، مثل الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية. (المراجع: مبادئ العمل الإنساني، تقارير المنظمات الإغاثية).	المساعدات الإنسانية Humanitarian Aid
هم أشخاص يتلقون مساعدة، كجزء من الإغاثة الطارئة أو التنمية من برامج المساعدات. يشمل الأشخاص المدرجون تحت هذا المسمى أفراد السكان المتضررين، بمن فيهم اللاجئين، والنازحون داخليا، وأفراد مستضعفون آخرون، إضافة إلى مجموعة من أفراد المجتمع.	المستفيدون من المساعدة الإنسانية
أفعال متعمدة ترمي إلى تدمير، كلياً أو جزئياً، جماعة قومية أو عرقية أو دينية. (المراجع: اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها).	الإبادة الجماعية Genocide
هي حزمة إجراءات عاجلة ومنسقة ومحدودة زمنياً، تُنفذ فور وقوع كارثة أو نزاع بهدف إنقاذ الأرواح وتقليل المعاناة والخسائر، وحماية السكان المتضررين، وضمان الحد الأدنى من الخدمات الأساسية (مثل الصحة، والمياه، والإصحاح، والمأوى، والغذاء، والحماية)، وذلك استناداً إلى تقييم سريع للاحتياجات ووفق مبادئ العمل الإنساني: الإنسانية، والحياد، وعدم التحيز، والاستقلالية.	الاستجابة الطارئة
سوء استخدام المنصب أو الموقع العام في المؤسسات الحكومية الرسمية، أو القطاع الأهلي، أو القطاع الخاص (الذي يقدم خدمات عامة) لتحقيق مصلحة خاصة للفرد نفسه أو لجماعته، على حساب مصلحة الآخرين والمصلحة العامة.	الفساد
تعرف النزاهة بأنها مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والالتزام بالسلوك القويم بعبداً تجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامة، وحرص الذين يتولون مناصب عامة عليا على الإعلان عن أي نوع من تضارب المصالح قد ينشأ، بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة التي تقع في إطار مناصبهم.	النزاهة Integrity
تعني الشفافية ضرورة وضوح إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح عن شروط ومعايير وآليات الحصول على هذه الخدمات بشكل علني ومتساو للمواطنين جميعهم، وكذلك القرارات الحكومية المتعلقة بإدارة أي جانب من الجوانب العامة، مثل السياسات العامة المتبعة، والسياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام.	الشفافية Transparency
تعرف المساءلة بأنها واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية (سواء أكانوا منتخبين أم معينين، وزراء أم موظفين، ومن في حكمهم) في تقديم تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة، بشكل يتم فيه توضيح قراراتهم وتفسير سياساتهم، والاستعداد لتحمل المسؤوليات المترتبة على هذه القرارات، والالتزام بتقديم تقارير عن سير العمل في مؤسساتهم، بوضوح الإيجابيات والسلبيات، ومدى النجاح أو الإخفاق في تنفيذ سياساتهم في العمل. وكذلك يعني المبدأ حق المواطنين العاديين في الاطلاع على هذه التقارير العامة، وعن أعمال الإدارات العامة، مثل مجلس النواب، ومجلس الوزراء، والوزارات، والمؤسسات العامة الرسمية، والمؤسسات غير الوزارية، والمؤسسات الأهلية، والشركات التي تدير أو تقدم خدمة عامة.	المساءلة

<p>إطار القواعد واللوائح التي تحكم عمل المنظمة، بما في ذلك الاستراتيجيات، والعمليات، والهياكل التنظيمية.</p> <p>(المراجع: دراسات سابقة حول الحوكمة في المنظمات غير الحكومية).</p>	<p>الحوكمة</p>
<p>يشمل جميع الأشخاص الضالعين في توفير الحماية و/أو المساعدة للسكان المتضررين، الذين لديهم علاقة تعاقدية مع المنظمات/الشركاء، بمن في ذلك العاملون بحوافز من المجتمعات المستهدفة. وهو يُشير إلى جميع أطقم موظفي الوكالات والمنظمات الإنسانية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الأهلية، والشركاء المنفذون، ومنظمات المجتمع المحلي ذات الصلة، بما في ذلك الموظفون بأجر، والمتطوعون، والمقاولون، والعاملون بحوافز، وأي شخص يقوم بأعمال نيابة عن أي وكالة أو منظمة إنسانية بصرف النظر عن نوع عقده أو مدته.</p>	<p>عامل الإغاثة الإنسانية</p>
<p>مفهوم أساسي في العمل الإنساني، يهدف إلى ضمان أن تكون المنظمات والجهات الفاعلة في المجال الإنساني مسؤولة أمام الأفراد الذين يتأثرون بالأزمات. ويشمل ضمان المشاركة الفاعلة، وإدارة الموارد بطريقة مسؤولة، وتلبية الاحتياجات المتغيرة، وجودة الخدمات، وتوافر آليات فعالة للشكاوى والتظلمات، وتحقيق الشفافية.</p>	<p>المساءلة تجاه الأشخاص المتضررين</p> <p>Accountable to Affected People</p>
<p>المساعدات الإنسانية المقدمة في شكل سلع أو بضائع. وهي حكماً مساعدة مقيّدة لأن المستلمين غير قادرين على اختيار ما يتم منحه لهم.</p>	<p>المساعدات العينية</p> <p>In-kind Assistance</p>
<p>تشير إلى البرامج كافة التي يتم فيها تقديم النقد أو القسائم مقابل السلع أو الخدمات مباشرة إلى المستفيدين. وهو مصطلح يستخدم في سياق المساعدات الإنسانية للإشارة إلى تقديم التحويلات النقدية أو القسائم إلى الأفراد أو الأسر أو المجتمعات، وليس للحكومات أو الجهات الأخرى التابعة للدولة.</p>	<p>مساعدات النقد والقسائم</p> <p>Cash and Voucher (Assistance) (CVA)</p>
<p>مصطلح أطلقه مؤتمر من الأطراف تحت مبادرة (Local to Global Protection)، وهو نهج للاستجابات التي يقودها ويدفعها المجتمع لتكملة الاستجابات التي تقودها المنظمات الإنسانية، وهو نهج يمكن تنفيذه في سياقات الأزمات المطولة، وفي سياق الكوارث سريعة الظهور، والكوارث بطيئة الظهور، وبرامج بناء الصمود. وهو مجموعة قيد التطوير من الإرشادات الخاضعة للتعديل والتكيف حسب السياق باستمرار.</p>	<p>الاستجابة للأزمات بقيادة الناجين والمجتمع</p> <p>Com-Survivor and munity-led Crisis Response</p>
<p>قدرة نظام الحماية الاجتماعية على توقع الصدمات للحفاظ على انتظام سير برامجه وتوسعتها، أو تعديلها لخدمة فئات سكانية جديدة، وتلبية احتياجات جديدة ناجمة عن الصدمات، والمساهمة في بناء صمود الأفراد والأسر والمجتمعات والأنظمة أمام الصدمات المستقبلية.</p>	<p>الحماية الاجتماعية المجتمعية</p> <p>المستجيبة للصدمات</p> <p>Shock Responsive Social Protection</p>
<p>تقديم مساعدة غير مقيّدة في شكل نقود - إما عملة فعلية أو نقود إلكترونية - إلى المستفيدين (الأفراد أو الأسر أو المجتمعات).</p>	<p>المساعدات النقدية</p> <p>Cash Assistance</p>
<p>هي التحويلات (سواء كانت دورية أو لمرة واحدة) التي تساوي المبلغ المطلوب لتغطية كامل أو جزء من احتياجات الأسرة الأساسية، و/أو احتياجات التعافى النقدية، أو الممكن شراؤها. وتعتبر هذه التحويلات النقدية متعددة الأغراض إذا كانت مصممة لتلبية احتياجات متعددة، مع احتساب قيمة التحويل وفقاً لذلك.</p>	<p>المساعدات النقدية متعددة الأغراض</p> <p>Multipurpose Cash Assistance MPCA</p>
<p>مصادر تمويل المنظمات الإغاثية والإنسانية الدولية وكيفية توزيعها.</p>	<p>التمويل</p>
<p>الظروف والأطر التي تشجع على السلوك النزيه والشفاف في عمل المنظمات الإغاثية.</p>	<p>بيئة النزاهة</p> <p>Integrity Environment</p>
<p>التعاون بين المنظمات الإغاثية المختلفة لتجنب الازدواجية وتنسيق الجهود.</p>	<p>التنسيق</p> <p>Coordination</p>

في ظل الأوضاع الإنسانية المتدهورة التي يمر بها قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، تتزايد الحاجة، بشكل ملح، إلى اعتماد استراتيجيات إدارة فعالة وشفافة ونزيهة لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين، وبخاصة في ظل تصاعد وتيرة الاعتماد على المساعدات الدولية والأممية منذ بداية حرب الإبادة على قطاع غزة، إلى جانب التحديات الجديدة أمام منظمات العمل الإنساني التي ظهرت بعد انهيار التهدئة في آذار/مارس 2025، ورفض السماح للمنظمات الإنسانية الدولية والأممية بممارسة عملها في قطاع غزة، وحصر العمل الإغاثي في مؤسسة غزة الإنسانية (GHF)، الذي نتج عنه انتهاك المبادئ الإنسانية والأخلاقية والقانونية كافة التي بني عليها العمل الإنساني، حيث قتل أكثر من 2076 فلسطينياً وهم يقفون في طوابير الانتظار للحصول على تلك المساعدات، لدرجة أصبح المجتمع الدولي يطلق عليها مصائد الموت¹.

منذ 18 آذار/مارس 2025، صعد جيش الاحتلال الإسرائيلي قصفه الجوي والبري والبحري على قطاع غزة، ووسّع نطاق عملياته البرية. وقد أسفر ذلك عن سقوط مئات الشهداء، واستمرار تدمير البنية التحتية المدنية، ونزوح واسع النطاق. ووفقاً لمجموعة إدارة المواقع (SMC)، فقد نزح أكثر من 684,000 فلسطيني في غزة بين 18 آذار/مارس و24 حزيران/يونيو 2025. ومع عدم وجود مكان آمن يذهبون إليه، لجأ العديد من الأشخاص إلى مواقع النزوح المكتظة، والملاجئ المؤقتة، والمباني المتضررة، والشوارع، والمناطق المفتوحة. وقد حُصر الناس في مساحات تنقلص باستمرار، حيث أصبح 82.6% من قطاع غزة الآن داخل المناطق العسكرية الإسرائيلية، أو وُضعت تحت أوامر النزوح منذ 18 آذار/مارس. ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، وخلال الفترة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 25 حزيران/يونيو 2025، استشهد ما لا يقل عن 56,156 فلسطينياً، وإصابة 132,239 آخرين. ويشمل ذلك 5,833 شهيداً، و20,198 جريحاً منذ تجدد القتال في 18 آذار/مارس 2025. ووفقاً للوزارة، أيضاً، ارتفعت أعداد الضحايا بين من يحاولون الحصول على الإمدادات الغذائية إلى 549 قتيلاً، وأكثر من 4,066 جريحاً منذ 27 أيار/مايو 2025².

وبعد مرور أكثر من 600 يوم على حرب الإبادة، ما زالت التقارير الأممية والدولية تؤكد أن الاحتياجات الإنسانية الهائلة لا تزال قائمة، حيث أسفرت حرب الإبادة، حتى الآن، عن إلحاق الضرر أو تدمير 89% من أصول قطاع المياه والصرف الصحي، و92% من المنازل، و62% من الطرق، و94% من المنشآت الصحية، و88% من المباني المدرسية. ونجم عن ذلك أكثر من 42 مليون طن من الركام. وقد أدى انقطاع الكهرباء الذي فرضه جيش الاحتلال الإسرائيلي، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للكهرباء، إلى جانب القيود الصارمة المفروضة على استيراد الوقود والغاز، إلى تفاقم أزمة الطاقة الكبيرة في قطاع غزة. كما تضررت آليات إدارة مياه الصرف الصحي والنفائيات الصلبة بشكل كبير، وكادت تنهار بسبب تضرر العديد منها، وتعذر الوصول إليها، واقتنارها إلى موارد التشغيل الأساسية. كما تضرر ما يصل إلى 82% من الأراضي الزراعية، و78% من البيوت البلاستيكية، ونحو 68% من الآبار الزراعية، وبلغت نسبة الخسائر في الماشية 95%، ولم يبق سوى واحد بالمائة من الدواجن على قيد الحياة، ودُمر 72% من أسطول الصيد. وبشكل عام، على الرغم من التقدم المحرز خلال مرحلة وقف إطلاق النار، لا تزال الاحتياجات الإنسانية في شتى أرجاء قطاع غزة هائلة. فلا تزال الأسر، ولا سيما في المناطق التي عاد إليها السكان حديثاً، تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى منشآت المياه والصرف الصحي الأساسية. ويقدر عدد الأشخاص الذين لا يزالون في حاجة ماسة إلى الخيام بمئات الآلاف من الأشخاص حسب تقديرات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة في المجال الإنساني. ولا تزال هناك فجوات كبيرة في توفير الخدمات الصحية المنقذة للحياة، حيث كانت 43% من المستشفيات، و57% من مراكز الرعاية الصحية الأولية خارج الخدمة حتى 1 آذار/مارس. ولا يزال 92% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و23 شهراً، والنساء الحوامل والمرضعات، لا يحصلون على احتياجاتهم من المغذيات³.

1 بيان صحافي صادر عن وزارة الصحة الفلسطينية، بتاريخ 2025/8/23: <https://t.me/s/MOHMediaGaza?before=6876>

2 بيان صحافي صادر عن مركز الإعلام الحكومي، بتاريخ 2025/6/25.

3 تقرير حول الاستجابة الإنسانية التي قدمتها الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة في مجال العمل الإنساني خلال المرحلة الأولى لاتفاق وقف إطلاق النار:

<https://www.ochaopt.org/ar/content/report-humanitarian-response-un-and-humanitarian-partners-during-phase-one-ceasefire>

وفي هذا السياق، تظهر أهمية تطوير نظم إدارة المساعدات بشكل جذري، من أجل التكيف مع التحديات المعقدة للبيئة الفلسطينية، ولتمكين المؤسسات الدولية العاملة في المجال الإنساني والإغاثي، من التصدي لمظاهر الفساد، وضمان عدالة التوزيع، وتقليل حالات التداخل والفساد، إذ إن التقارير الدولية، مثل تقرير مجموعة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للعام 2023، تشير إلى ضرورة تبني أدوات رقمية متطورة، واعتماد نماذج رقابية حديثة لضمان الشفافية، وبخاصة في ظل ضعف الثقة التي باتت تعترى جزءاً كبيراً من المجتمع المحلي تجاه الجهات العاملة في القطاع، نتيجة لتكرار حالات التسبب والفسل في إدارة العمليات السابقة.

هذه الظروف تفرض على العاملين بالقطاعات الإغاثية، من منظمات حكومية ودولية، تطوير أطر استجابة أكثر كفاءة ومرونة، تعتمد على أحدث التقنيات والآليات الإدارية، لتجاوز التحديات الميدانية، التي يفرضها استمرار الحرب وشح الموارد، وتدمير البنى التحتية، ناهيك عن التحديات الأمنية التي تؤثر على عمليات التوزيع والإشراف. فالاستجابة الإنسانية في غزة، لا تعد مجرد عملية توزيع مساعدات إغاثية، وإنما شكل من أشكال العمل الاستراتيجي الذي يتطلب تكامل جهود جميع الأطراف، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات بشكل استباقي، واستثمار البيانات بشكل فعال، لضمان الوصول إلى المستفيدين، وتقليل الفوارق، ومنع الفساد، والارتقاء بمستوى الشفافية والمساءلة.

منهجية إعداد الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد على مراجعة الأدبيات السابقة، التي شملت جميع التشريعات والسياسات والبنى المؤسساتية النازمة لعمل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة، ومجموعة التقارير والدراسات الدولية والوطنية والمحلية ذات العلاقة، وجمع المعلومات من مصادرها، عن طريق إجراء المقابلات المباشرة مع الأطراف ذات العلاقة، والمجموعات البؤرية مع عينة ممثلة من الفئات المستفيدة. وبشكل عام، فإن منهجية الدراسة كانت على النحو التالي:

1. مراجعة أدبيات ائتلاف أمان: مراجعة الأدبيات السابقة الصادرة عن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، والمنشورات المحلية والدولية والدراسات والتقارير والأوراق البحثية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى الأدلة الإرشادية والمصادر المعرفية مثل: النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، دليل منع الفساد في المساعدات الإنسانية، حوكمة إدارة المساعدات الإنسانية في قطاع غزة خلال جائحة كورونا، واقع المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة 2010-2019، إضافة إلى المقالات والبيانات الصحافية، وأوراق تقدير الموقف وتحليل السياسات ذات العلاقة بجهود مكافحة الفساد، والفساد المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني والإغاثي في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص.

2. مراجعة مجموعة المبادئ التوجيهية الدولية والقوانين والأنظمة والتعليمات الفلسطينية: مراجعة مجموعة المبادئ التوجيهية الأممية والدولية ومبادئ العمل الإنساني ذات العلاقة، ومجموعة القوانين الوطنية ذات العلاقة مثل: القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000، قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، قانون مكافحة الفساد المعدل (1) لسنة 2005، قانون العمل الفلسطيني، قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2003 بشأن اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000م ... إلخ، وغيرها من القوانين والقرارات بقانون والقرارات ذات العلاقة الصادرة عن مجلس الوزراء وغيره من المؤسسات الرسمية.

3. مراجعة التقارير الصادرة عن المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة خلال فترة الحرب، مثل مراجعة: تقارير الأداء، التقارير الدورية حول كميات ونوعية المساعدات الإغاثية وأعداد المستفيدين/ات وتوزيعهم الديموغرافي، خرائط عمليات وخدمات المؤسسات الإغاثية.

4. المقابلات المباشرة: تضمنت أدوات جمع المعلومات إجراء عدد من المقابلات المباشرة غير المهيكلة مع ممثلين عن الجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل المؤسسات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة خلال فترة حرب الإبادة الجماعية.

5. مجموعة نقاش مركزة: تم عقد مقابلات مع مجموعة ممثلة من المؤسسات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة خلال فترة الحرب.

6. مجموعات بؤرية: تم عقد (2) مجموعة بؤرية (مجموعة شمال وادي غزة، ومجموعة جنوب وادي غزة) مع ممثلين/ات عن المؤسسات الأعضاء في المجموعات القطاعية التابعة لشبكة المنظمات الأهلية (المساعدات العينية والنقدية).

7. استبانات إلكترونية: شملت أدوات جمع المعلومات تصميم استبيانين إلكترونيين، حيث استهدف الاستبيان الأول عينة ممثلة من الشركاء التجاريين للمنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة من مناطق جنوب وشمال وادي غزة، فيما شمل الاستبيان الثاني ممثلين/ات عن (10) لجان إدارة مواقع النزوح المساندة للمنظمات الدولية خلال عملية تقديم المساعدات الإنسانية الإغاثية (5 شمال وادي غزة، و5 جنوب وادي غزة).

8. بطاقات الفحص الإلكترونية: تم تصميم بطاقة فحص إلكترونية لتدابير النزاهة والشفافية والمساءلة للمنظمات الدولية (قبل الحرب وبعدها).

9. مراجعة المواقع الإلكترونية ذات العلاقة: تم خلال الدراسة مراجعة المواقع الإلكترونية ذات العلاقة (الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء، الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية، الموقع الإلكتروني لوزارة التسمية الاجتماعية، الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية، مجموعة المواقع الإلكترونية للمنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة خلال فترة الحرب).

محددات الدراسة

تشمل هذه الدراسة المنظمات الإغاثية الدولية التي تعمل في قطاع غزة في مجال الإغاثة خلال فترة حرب الإبادة الجماعية، سواء كانت هذه المنظمات سبق لها العمل في القطاع في فترة ما قبل حرب الإبادة الجماعية، أو بدأت عملها خلال فترة الحرب.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة، بشكل رئيسي، إلى المساهمة في تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة خلال حرب الإبادة الجماعية، من خلال تسليط الضوء على واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في عملها، وتحديد التحديات المستحدثة التي باتت تواجهها كنتيجة للأوضاع الإنسانية الكارثية التي يشهدها القطاع، وبالتالي فإن هذه الدراسة لا تهدف، بأي شكل من الأشكال، إلى تقييم أي منظمة إغاثية دولية، بقدر ما تستهدف وصف وتحليل واقع عملها، بغية الوصول إلى الاستخلاصات التي يمكن على ضوءها تقديم مجموعة من التوصيات الإجرائية العملية لتحسين استجابة المنظمات الدولية لمتطلبات النزاهة والشفافية والمساءلة في تقديم المساعدات الإغاثية خلال حرب الإبادة. وبشكل محدد، فإن الدراسة تهدف إلى ما يلي:

1. التعرف على واقع عمل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة قبل حرب الإبادة.
2. تحليل قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة قبل حرب الإبادة.
3. التعرف على المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة خلال حرب الإبادة وطبيعة الخدمات الإغاثية المقدمة.
4. تحليل واقع قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في المساعدات الإغاثية المقدمة من قبل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة خلال حرب الإبادة.
5. عنونة وتحديد الفجوات المرتبطة بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في المساعدات الإغاثية المقدمة من قبل المنظمات الدولية.
6. اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات للاستجابة الطارئة لمتطلبات تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في المساعدات الإغاثية المقدمة من قبل المنظمات الدولية خلال حرب الإبادة.
7. تقديم مجموعة من التوصيات الإجرائية العملية التطبيقية لتحسين استجابة المنظمات الدولية لمتطلبات قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في تقديم المساعدات الإغاثية خلال حرب الإبادة.

أولاً. واقع عمل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة قبل حرب الإبادة

تعد المنظمات الدولية من الركائز الأساسية التي تدعم الشعب الفلسطيني إلى جانب المنظمات الأممية، والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، وبخاصة في قطاع غزة، حيث يوجد أكثر من 90 منظمة دولية ووكالة أغلبها تركز على الإغاثة والتنمية، وفقاً للأمم المتحدة. على سبيل المثال، قدمت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) خلال العام 2022، دعماً يقدر بمبلغ 785 مليون دولار أمريكي، استفاد منه أكثر من 1.4 مليون لاجئ فلسطيني في قطاع غزة، عبر برامج الصحة، والتعليم، والإغاثة الطارئة، مع التركيز على الفئات الأكثر هشاشة، مثل الأطفال، والنساء، وكبار السن.

إضافةً إلى ذلك، أشارت تقارير لمؤسسات دولية إلى أنه بين العامين 2018 و2022، زادت منح المساعدات الإنسانية السنوية الموجهة للفلسطينيين بنسبة تصل إلى 20%، مع استجابة عاجلة للأزمات، وبخاصة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة العام 2021، حيث تم توزيع أكثر من 150 ألف سلة غذائية، وإقامة مئات المخيمات الطارئة. ومع ذلك، فإن القضايا المتعلقة بالمساعدات الإنسانية وشفافية وتوزيعها لا تزال تشكل تحدياً، حيث أظهرت تقارير جديدة من ائتلاف «أمان» حول شبكات الفساد في قطاع المنظمات الأهلية، أن 15.3% من الفلسطينيين يعتقدون بوجود فساد في عمل المنظمات الأهلية المحلية والدولية، 21% منهم من سكان قطاع غزة⁴ في مرحلة ما قبل الحرب على قطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهو ما دفع بعض الجهات الدولية الحكومية والأممية إلى المطالبة بمزيد من نظم الرقابة والمساءلة لضمان وصول الدعم المستدام والفعال الذي يراعي مبادئ النزاهة والشفافية.

وفيما يخص دعم الفئات الأكثر هشاشة، فإن تقارير البنك الدولي أظهرت أن 53% من السكان في قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر، وفقاً لإحصائيات العام 2022، و75% منهم يعيشون في فقر مدقع، ما يؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في توفير الخدمات الأساسية وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود. ومع ذلك، أدت السياسات الحكومية والانقسام السياسي إلى تعقيد عمليات إدارة المساعدات وتوزيعها، حيث أظهرت دراسة أجرتها مجموعة العمل حول التعاون الإنساني، أن نسبة الدعم الموجه للفلسطينيين التي تم رصدها بشكل مستقل، تقدر بنحو 65% من إجمالي المساعدات المقدمة، مع وجود فجوة كبيرة في الشفافية تقدر بنحو 20% من المساعدات غير محسوبة بدقة⁵.

وفي سياق تفعيل الشفافية والمساءلة، دشنت العديد من المنظمات الدولية برامج رقابة واستطلاعات رأي مع المجتمع المحلي، بهدف تعزيز المشاركة المجتمعية، حيث أظهرت دراسة أجرتها منظمة «الشفافية الدولية» أن 70% من المستفيدين يشعرون أن برامج الدعم تلبي احتياجاتهم بشكل مرض، وأن مستوى ثقتهم في الشفافية ارتفع بمعدل 15% بعد تطبيق بعض نظم المساءلة. ولكن، يبقى تأثير الانقسام السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية، عائقاً رئيسياً أمام استدامة هذه الإنجازات، وتحقيق توزيع أكثر عدالة للمساعدات، لا سيما خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، حيث تزايدت نسبة الفئات المحتاجة بشكل عاجل، ما يتطلب تسيقاً دولياً أكثر فاعلية، مع ضمان أعلى لمعايير النزاهة والشفافية.

1. الإطار القانوني الناظم لعمل المنظمات الإغاثية الدولية في فلسطين

يعرّف القانون الفلسطيني الجمعية أو الهيئة الأجنبية بأنها أية جمعية خيرية أو هيئة غير حكومية أجنبية يقع مقرها أو مركز نشاطها الرئيسي خارج الأراضي الفلسطينية، أو كانت أغلبية عدد أعضائها من الأجانب. ويشترط القانون الفلسطيني في المادة (34) على الجمعيات الأجنبية الراغبة في العمل في فلسطين، التسجيل لدى الوزارة، إضافة إلى اشتراط المادة (36) على الجمعيات الأجنبية تقديم تقارير سنوية إدارية ومالية توضح مجالات الإنفاق⁶.

يمكن استخلاص تعريف من خلال السياق القانوني العام والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وعموماً هو، تُعتبر المنظمات الإغاثية الدولية تلك التي تعمل في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث وما بعدها

4 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. استطلاع الرأي حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2023، رام الله- فلسطين. <https://www.un.org/jsc/content/joint-steering-committee> 5
قانون رقم (1) للعام 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

في مراحل التعايف وإعادة الإعمار، وتستمد شرعيتها من خلال عضويتها في المنظمات الدولية، أو من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع دولة فلسطين، أو من خلال تسجيلها لدى الجهات المختصة في فلسطين. تعمل المنظمات الإغاثية الدولية على تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية في حالات الطوارئ والكوارث التي قد تواجهها فلسطين، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان.

بعض هذه المنظمات تكون تابعة لمنظمات أممية مثل الأمم المتحدة، وتعمل بموجب تفويض أو اتفاقيات مع هذه المنظمات. كما أن بعضاً منها يعمل وفق الاتفاقيات الثنائية/المتعددة الأطراف: قد تعمل هذه المنظمات بموجب اتفاقيات مع دولة فلسطين أو مع منظمات دولية أخرى، وتلتزم بالقوانين والتشريعات الفلسطينية. كما أن القوانين الفلسطينية تطلب من تلك المنظمات الدولية العاملة في فلسطين التسجيل لدى الجهات المختصة، مثل وزارة الداخلية، أو وزارة التنمية الاجتماعية، ما يضيف عليها صفة قانونية⁷.

2. مرجعيات العمل القانونية للمنظمات الدولية في فلسطين

- القانون الأساسي الفلسطيني (2003، المعدل)، وبخاصة المواد المتعلقة بالحقوق في التنظيم، والشفافية، والمسؤولية في استخدام الموارد العامة.
- قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000، الذي ينص على ضرورة تسجيل المنظمات والتزامها بتقديم تقارير مالية وإدارية سنوية.
- نظام تسجيل المنظمات الأجنبية المعتمد لدى وزارة الداخلية، الذي يفرض على المنظمات الدولية تقديم بيانات تفصيلية عن مشاريعها، ومصادر تمويلها، وموازنتها.
- مدونة السلوك الفلسطينية للمنظمات الأهلية (2008) التي أعدتها شبكة المنظمات الأهلية، وتُشجع على الالتزام بالمساءلة والنزاهة تجاه المجتمع المحلي.

لا تلتزم جميع المنظمات الدولية بالمرجعيات الوطنية بشكل كامل، وغالباً ما تُفضل التعامل المباشر مع السلطة المنفذة لمشاريع التمويل (مثل الجهات المانحة أو الأمم المتحدة)، ما يخلق فجوة في الرقابة المحلية على أداؤها.

3. التحديات التي واجهت عمل المنظمات الإغاثية الدولية في فلسطين قبل الحرب على قطاع غزة

واجهت المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في فلسطين عامة، وقطاع غزة خاصة، قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر 2023 تحديات عدة أثرت، بشكل عام، على قدرتها على القيام بالأدوار المطلوبة منها في ظل العدوان المستمر على قطاع غزة، والضفة الغربية، والانقسام السياسي، والحصار والإغلاق المستمرين من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتقييد حركة النقل وفق قوائم معدة مسبقاً من قبل الاحتلال، لاسيما بعد عدوان العام 2014. ويمكن تلخيص تلك التحديات في النقاط التالية:

- القيود المفروضة على الحركة: كان الوصول إلى قطاع غزة والخروج منه محدوداً للغاية، سواء للأفراد أو البضائع، ما أعاق قدرة المنظمات على إيصال المساعدات وتقديم الدعم اللازم في الأوقات المحددة، إضافة إلى وجود نقص مستمر في تلبية الاحتياجات الإنسانية في أوقات الطوارئ، ما خلق مستويات رضا قليلة لدى المواطنين تجاه الخدمات الإنسانية المقدمة من قبل المنظمات الدولية.
- واجهت العديد من المنظمات تحديات في تأمين التمويل الكافي لتغطية احتياجات السكان المتزايدة في غزة، ما أثر على قدرتها على تقديم المساعدات الإنسانية. فقد بينت خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2023، أن إجمالي المبلغ المطلوب بلغ 502.3 مليون دولار، توفر منه بشكل فعلي 75.5 مليون دولار فقط؛ أي بتغطية نسبتها 15%، وقد توزع التمويل على القطاعات وفق الجدول التالي⁸:

7 د. سامي غنيم، مقابلة خاصة، 2025/6/20.
8 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). خطة الاستجابة الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة، أيار/مايو 2023.

المجموعات	المطلوب (دولار)	التمويل	نسبة التمويل
التعليم	35 مليوناً	2.1 مليون	6%
الأمن الغذائي	279.7 مليون	32.6 مليون	12%
الصحة	46.2 مليون	7.1 مليون	15%
المساعدات النقدية الطارئة متعددة الأغراض	19 مليوناً	2.4 مليون	12%
الحماية	40.2 مليون	11.1 مليون	28%
المأوى	35 مليوناً	6.8 مليون	16%
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	34.7 مليون	5.8 مليون	17%
المجموع	502.3 مليون	75.5 مليون	15%

- كان الوضع الأمني في قطاع غزة متقلباً وغير مستقر، ما أدى إلى تعريض حياة العاملين في المجال الإنساني للخطر، وعرقلة عمليات الإغاثة، حيث شهدت الأعوام العشرة السابقة للحرب على قطاع غزة العديد من التصعيدات، والعدوان المستمر من قبل قوات الاحتلال، التي شكلت أعباءً إضافية على خطط الاستجابة الإنسانية، ووضعت المنظمات الإغاثية أمام تحديات كبيرة لتوفير المساعدات الطارئة أوقات العدوان، وفي مرحلتها التعاليف وإعادة الإعمار⁹.

- تفاقمت الاحتياجات الإنسانية في قطاع غزة قبل الحرب بسبب الحصار والنزاعات المتكررة، ما زاد من الضغط على المنظمات لتقديم المساعدات، فقد أشارت بيانات البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنه يعيش في قطاع غزة حوالي 2.2 مليون شخص في مساحة لا تتجاوز 365 كم²، معظمهم من اللاجئين، حيث تعتبر الكثافة السكانية في قطاع غزة البالغة 6102 فرد/كم² من المناطق الأعلى كثافة سكانية في العالم، فهو يعاني من الضغط الديموغرافي على الموارد الأساسية لعوامل الإنتاج، هذا من جانب، ومن جانب آخر سلسلة الحروب المتكررة على القطاع التي أدت إلى دمار شبه كامل في أبسط مقومات الحياة للفرد الفلسطيني، لتتصاعد معدلات البطالة والفقر وتصل إلى أعلى مستوياتها، حيث تجاوزت معدلات البطالة 45% خلال النصف الأول من العام 2023، يضاف إلى ذلك أن ما يزيد على 50% من الشباب الخريجين عاطلون عن العمل، كما أن حصة الفرد في قطاع غزة تعادل نصف حصة الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية، وأن معدلات الفقر وسوء التغذية تفاقمت حتى تجاوزت حاجز 80%. ومن جانب آخر، بلغت حصة الفرد في قطاع غزة من المياه حوالي 80 لتراً/يوم، وهي أقل بكثير من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، والذي يقدر بحوالي 150 لتراً/يوم للفرد الواحد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما يزيد على 97% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب. وحتى النصف الأول من العام 2023 تشير مؤشرات الاقتصاد إلى تراجع في مساهمة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة فلسطين من حوالي 34% للأعوام ما قبل العام 2006، لتتخفف إلى ما دون 18%، ما أدى إلى تشوه بنيوي في قدرة قطاع غزة على التعاليف. إن ما سبق من مؤشرات يدل على أن قطاع غزة يعاني من وضع اقتصادي صعب ما قبل الحرب الإسرائيلية عليه¹⁰.

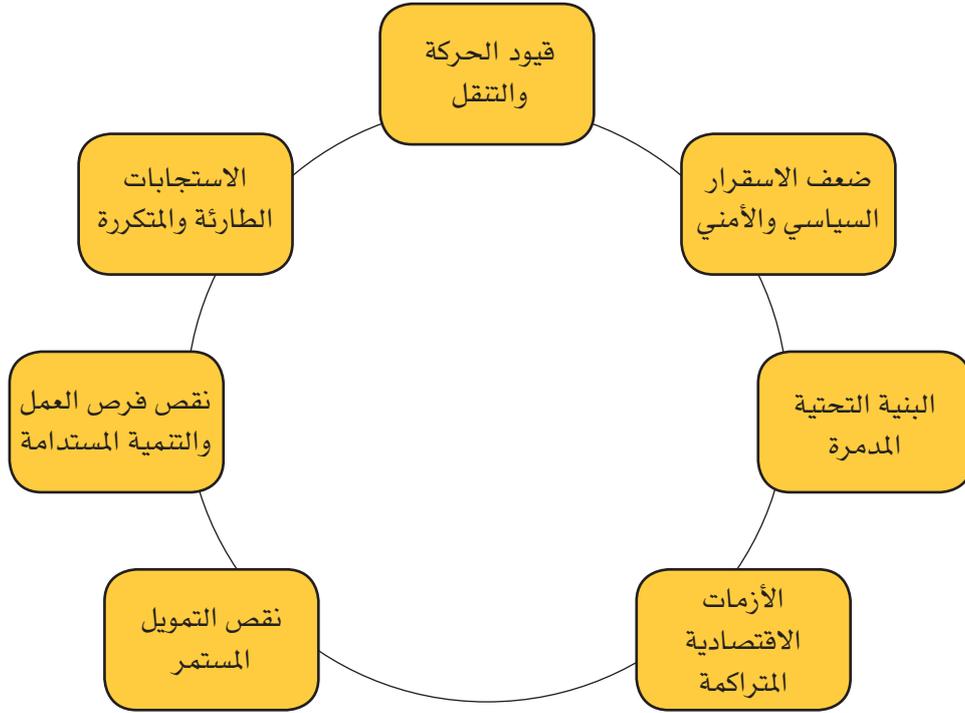
- تحديات الوصول إلى المناطق المتضررة: واجهت المنظمات صعوبة في الوصول إلى المناطق الأكثر تضرراً في قطاع غزة؛ سواء بسبب القيود المفروضة على الحركة، أو بسبب المخاوف الأمنية، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وقد أكد العديد من العاملين في مجال العمل الإنساني من المنظمات الدولية، والمحلية، أنهم معرضون دوماً للاستهداف، وأن قوات الاحتلال لا تحترم القوانين الدولية الداعية لحماية العاملين الإنسانيين الذين يعملون في مناطق النزاعات الخطرة، وهناك العديد من الحالات الموثقة التي تم استهداف العاملين الإنسانيين فيها خلال الحروب على قطاع غزة¹¹.

- الصعوبات في تنسيق العمل الإنساني: تسببت التحديات في تنسيق العمل الإنساني بين مختلف الجهات الفاعلة في

9 تقرير بعنوان «خفق وعزلة، حياة شبه مستحيلة»، صادر عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان: <https://euromedmonitor.org/ar/gaza>
10 «تأثير الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني»، تقرير صادر عن البنك الدولي، بتاريخ 2024/5/23.
11 صبحي شقيلة، الهلال الأحمر الفلسطيني، مقابلة خاصة، 2025/6/15.

قطاع غزة في عرقلة تقديم المساعدة وتداخل الجهود . وهذه الصعوبة ناتجة عن العديد من العوامل، منها الاحتلال، وصعوبة التنقل والتواصل، ومنها عوامل ذاتية تتمثل بقدرات المنظمات، وأخرى موضوعية تتمثل بتوجهات المنظمات ورغبتها في التنسيق والعمل المشترك، حيث تميزت بعض الفترات ما قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر 2023، بالشكل التنافسي بين المنظمات الدولية الإغاثية، وليس بالشكل التكاملي¹².

والشكل التالي يوضح خارطة التحديات من وجهة نظر العاملين في المنظمات الإغاثية الدولية، والمنظمات الإغاثية غير الحكومية الفلسطينية¹³:



12 رامى صوان، مدير منتدى التواصل الاجتماعي، مقابلة خاصة، 2025/5/30.

13 مجموعة آراء جمعت من خلال المقابلات مع ممثلي المنظمات الإغاثية الدولية والأهلية الفلسطينية لصالح الدراسة (أيار- حزيران 2025).

ثانياً. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة قبل حرب الإبادة

قبل اندلاع حرب الإبادة الأخيرة، كانت المنظمات الإغاثية الدولية تلعب دوراً محورياً في تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، في ظل الحصار الطويل والانقسامات السياسية وتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية. تنوعت تدخلات هذه المنظمات لتشمل قطاعات الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والحماية، والمياه والصرف الصحي، والمأوى، وتعاونت، في كثير من الأحيان، مع المنظمات الأهلية الفلسطينية. وعلى الرغم من أهمية تدخلاتها، فإن بيئة عمل هذه المنظمات كانت محاطة بتعقيدات سياسية وأمنية فرضتها سلطات الاحتلال من جهة، والانقسام الداخلي من جهة أخرى، ما انعكس على فعالية النزاهة والشفافية والمساءلة في أدائها. وعلى الرغم من أن العديد من المنظمات الإغاثية الدولية تبنت نظرياً مبادئ الشفافية والمساءلة، فإن التطبيق الفعلي قبل حرب الإبادة كان جزئياً ومتفاوتاً بين منظمة وأخرى، وتخللته فجوات كبيرة في إشراك المجتمع، وإتاحة المعلومات، وفتح قنوات تغذية راجعة حقيقية. هذه الفجوات أثرت على كفاءة التدخلات الإنسانية واستجابتها، وقلصت من ثقة المجتمع المحلي ببعض هذه المنظمات¹⁴.

• ممارسات قيم النزاهة داخل المنظمات الإغاثية الدولية

على الرغم من التزام العديد من المنظمات الدولية بمعايير النزاهة المؤسسية، فإن التطبيق الفعلي لهذه المعايير داخل السياق الفلسطيني واجه تحديات عدة، مثل التحيز في اختيار الشركاء المحليين، حيث لوحظ اعتماد بعض المنظمات على شبكة علاقات محدودة من المؤسسات الشريكة، وأحياناً بناءً على اعتبارات سياسية أو شخصية، ما أدى إلى إقصاء منظمات محلية ذات كفاءة. وكان من التحديات، أيضاً، ضعف إجراءات التحقق والتدقيق الميداني؛ ففي عدد من الحالات، لم تكن هناك عمليات مراجعة مستقلة محلية أو مراجعة من قبل السكان المتضررين، واعتمدت التقارير على بيانات مقدمة من شركاء دون تحقق كاف. هذا إضافة إلى تضارب المصالح في بعض الأحيان، حيث وُجد تضارب بين مصالح موظفي مكاتب المنظمات الدولية في قطاع غزة وقرارات التمويل، وبخاصة مع غياب آليات محلية فعالة لرصد النزاهة¹⁵.

• مستوى مبادئ الشفافية في تصميم البرامج وتقديمها

الشفافية، رغم أهميتها، لم تكن دوماً أولوية لدى المنظمات الدولية، كافة، العاملة في قطاع غزة، ويمكن الإشارة إلى أبرز أوجه القصور: غياب المشاركة المجتمعية في تخطيط التدخلات، حيث لم تكن هناك منهجيات تشاركية واضحة تضمن إشراك المجتمعات المتضررة في تصميم التدخلات، وهو ما جعل العديد من البرامج غير متلائمة مع الاحتياجات الفعلية؛ القصور في نشر المعلومات، حيث لم تكن خطط التدخل، ومعايير اختيار المستفيدين، أو الميزانيات متاحة علناً أو عبر منصات يسهل الوصول إليها، ما قوّض من قدرة المجتمع المحلي على الرقابة؛ استخدام مصطلحات غامضة وغير مفهومة محلياً، إذ إن استخدام تقارير تقنية دون تبسيطها حال دون فهم المجتمعات لتفاصيل العمل، ما أسهم في غياب الشفافية الفعلية، إضافة إلى نشرها غالباً باللغة الإنجليزية¹⁶.

• نظم المساءلة في المنظمات تجاه السكان المتضررين

على الرغم من وجود التزامات معلنة بمبدأ المساءلة تجاه السكان المتضررين، فإن التطبيق العملي شهد عدداً من الإشكاليات، منها، على سبيل المثال: ضعف أنظمة الشكاوى والاستجابة لها، فكثير من المنظمات لم تكن لديها آليات فعالة ومأمونة لاستقبال الشكاوى والبلاغات، أو أن هذه الأنظمة غير معروفة للسكان؛ القصور في آليات التغذية الراجعة، حيث لم تكن هناك إجراءات منهجية لجمع آراء المستفيدين حول الخدمات ومراجعتها، ما أضعف فرص التحسين والتصحيح؛ غياب التقييمات المجتمعية المحايدة، حيث إن قلة الدراسات والتقارير التي تنفذها جهات محلية

14 محمود عبد الهادي، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مقابلة خاصة، 2025/6/26.

15 نتائج مجموعة بؤرية عقدت مع ممثلي المنظمات الأهلية الفلسطينية - غزة، بتاريخ 2025/6/22.

16 رنا جودة، هيئة الهلال الفلسطيني للإغاثة والتنمية، عضو مجلس الإدارة، مقابلة خاصة، 2025/6/30.

مستقلة لتقييم مدى استجابة التدخلات لاحتياجات المجتمع، أضعف قدرة السكان المتضررين والمنظمات الأهلية الفلسطينية على مساءلة المنظمات الإغاثية الدولية¹⁷.

• العوامل المؤثرة على قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة¹⁸

تأثرت قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة بعوامل موضوعية وبنوية عدة، أبرزها يوضحها الجدول التالي:

العامل	الأثر
البيئة السياسية والأمنية	تقييد الحركة، وصعوبة الوصول، وتدخلات الاحتلال، إلى جانب الحصار والحروب المستمرة على قطاع غزة، أعاقت الرقابة والتقييم، ما رفع من متطلبات خطط الاستجابة الإنسانية.
تأثير الممولين على القرار البرامجي	غياب المرونة لدى بعض الجهات الممولة للمواءمة مع الاحتياجات الحقيقية.
ضعف التنسيق بين الفاعلين	أدى إلى ازدواجية الخدمات، وتضارب في الأدوار، وضعف الشفافية في البيانات.
الاعتماد على جمعيات محلية غير مهنية أحياناً	أثر على نزاهة التوزيع، وأدى إلى تسييس بعض التدخلات.
الانقسام السياسي وازدواجية الرقابة والمساءلة	زاد من تعقيدات عمل المنظمات الإغاثية الدولية، وفي بعض الأحيان هيأت هذه الازدواجية مساحات للتهرب من الالتزام بالمعايير من قبل المنظمات.
الاستجابات الطارئة المتكررة	عزز من تفرد المنظمات الإغاثية الدولية في العمل، بحجة السرعة للاستجابة الطارئة دون الأخذ ببعض المعايير.
ضعف دور المنظمات الأهلية	بحث المنظمات الأهلية الفلسطينية المستمر عن التمويل، وضعف مصادر التمويل وتعددتها، ساهم في غياب دورها في مساءلة المنظمات الإغاثية الدولية، حيث اقتصر مفهوم المساءلة على الجانب الحكومي الرسمي فقط.
الوعي المجتمعي تجاه الحق في المساءلة	عزز من تفرد القرارات في المنظمات الإغاثية الدولية، وعدم مراعاة حقوق المجتمعات المحلية في المساءلة.

تحليل مقارنة: واقع قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل المنظمات الإغاثية الدولية في قطاع غزة¹⁹

البند	المبادئ والمعايير الدولية/الأمنية	الواقع في قطاع غزة قبل الحرب	الضعفات
الشفافية	نشر تقارير سنوية، معايير تدخل واضحة، مشاركة معلومات مع المجتمعات.	تقارير تُنشر غالباً بالإنجليزية فقط، معلومات غير ميسرة، غياب آليات مشاركة شفافة في تصميم المشاريع.	فجوة كبيرة في الترجمة المحلية للشفافية، وضعف في إتاحة البيانات للمجتمع المحلي. مشاريع لا تعبر، في بعض الأحيان، عن الاحتياجات الفعلية للمجتمع.
النزاهة	الالتزام بعدم التحيز، منع الفساد، مراقبة الأداء.	العمل وفق مبادئ غير موثقة. اعتماد على شركاء محددين بشكل شبه دائم، تضارب مصالح في بعض الأحيان.	ضعف في آليات محلية لمساءلة الأداء، وبخاصة في اختيار الشركاء والتوزيع.
المساءلة المجتمعية	أنظمة تغذية راجعة، استقبال الشكاوى، استجابة للمجتمع.	آليات شكاوى غير معروفة أو غير مفعلة، ردود غير ممنهجة، لا توجد تقييمات دورية لمستوى الرضا.	مساءلة شكلية، لا تنعكس فعلياً في تخطيط المشاريع أو تعديل السياسات.
الامتثال الوطني	الالتزام بالقوانين الوطنية والمعايير الحقوقية.	بعض المنظمات تتعامل مباشرة مع الجهات المانحة دون إشراف وطني، أو تعمل عبر تفويض أممي.	تفويض للسيادة الوطنية، وغياب التنسيق مع الوزارات ذات الصلة.

17 يسر الأطرش، المنتدى الاجتماعي التنموي، مقابلة خاصة، 2025/6/10.

18 مجموعة بؤرية مع ممثلي المنظمات الأهلية الفلسطينية، عقدت بتاريخ 2025/6/22.

19 مراجعة للمواقع الإلكترونية للعديد من المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة بتاريخ مختلفة ما قبل حرب الإبادة وأثناءها.

ثالثاً. خارطة المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة خلال حرب الإبادة

وفقاً لبيانات وزارة الداخلية الفلسطينية (حتى العام 2022)، فإن عدد المنظمات الدولية غير الأممية (INGOs) المسجلة والعاملة في الأراضي الفلسطينية، يتجاوز 90 منظمة دولية، منها ما يقارب 60 منظمة لها تواجد وتدخل مباشر في قطاع غزة. تشمل هذه المنظمات مؤسسات أوروبية وأمريكية وآسيوية، وتعمل في قطاعات متعددة، وقد أثرت حرب الإبادة في قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 على تلك المنظمات، ويمكن تصنيف هذا الأثر على المنظمات كالتالي:

- دخول العديد من المنظمات الإغاثية الدولية للعمل في قطاع غزة، حيث لم تكن تلك المنظمات تعمل في القطاع قبل الحرب، مثل: المطبخ المركزي العالمي (WCK)، جمعية الرحمة، جمعية البركة، جمعية مشروع الأمل (Hope Project)، والعديد من المنظمات، التي باشرت عملها كجزء من منظومة العمل الإنساني (حسب تقارير وزارة الداخلية، فإن جزءاً منها يعمل دون أخذ ترخيص بمباشرة العمل، وإنما يعمل كاستجابة لتلبية الحاجات الطارئة في قطاع غزة، حيث أدى غياب الجهات الحكومية المختصة في قطاع غزة إلى تقليل الرقابة والمساءلة).

- توسع العمل في العديد من المنظمات الإغاثية الإنسانية، حيث توسعت مجالات العمل بشكل كبير، وزادت أعداد العاملين والعاملات، وتضخمت الموازنات، مثل الهيئة الطبية الدولية (IMC)، وهيئة العون الطبي للفلسطينيين (MAP)، ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF) بفروعها كافة، وجمعية (Human Apple)، ومنظمة الصليب الأحمر، ومنظمة الهلال الأحمر الفلسطيني، ومنظمة الهلال الأحمر الإماراتي، حيث نشطت تلك المنظمات في المجال الصحي، وقامت بفتح المستشفيات الميدانية لتقديم الخدمات لسكان المتضررين، بدلاً من المستشفيات الحكومية والخاصة التي دمرتها الحرب، وأخرجت عن الخدمة معظم المنظومة الصحية (38 مستشفى، و82 مركزاً طبياً، و164 مؤسسة صحية، تم تدميرها وإخراجها عن الخدمة خلال 20 شهراً من حرب الإبادة)²⁰.

- إغلاق العديد من المنظمات الإغاثية الدولية مقراتها في قطاع غزة، ومساعدة طواقمها على السفر خارج القطاع، بحجة وجود خطر على حياتهم/ن من ناحية، وتلقيهم أوامر إخلاء لمقراتهم من قوات الاحتلال، حيث شهدت الشهور الأولى من الحرب، إغلاق العديد من المنظمات الإغاثية الأممية والدولية لمقراتها، وجزء منها أوقف العمل بشكل كامل؛ مثل الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، ومكتب المساعدات النرويجية (NPA)، وجزء منها قلص الطاقم العامل في قطاع غزة، وجزء آخر مارس العمل من خارج القطاع؛ مثل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNWMAN)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). (ويرى العاملون والعاملات في المنظمات الدولية أن حرب الإبادة التي تمارسها إسرائيل كشفت عن أن قدرة المنظمات الإنسانية متواضعة، لا سيما مع إعلان جيش الاحتلال القطاع بأكمله منطقة عسكرية مغلقة، وإمهاله الطواقم والموظفين الدوليين والمنظمات الإنسانية والإغاثية بضع سويغات لإخلاء شمال غزة والمناطق الحدودية، فيما تلقت مكاتب المنظمات الدولية أوامر بمغادرة القطاع تحت طائلة المسؤولية عن حياتهم. لذلك، لم يكن لدى تلك المنظمات مساحات أخرى للاختيار، إضافة إلى كون تلك المنظمات قد تعرضت خلال تجارب العدوان السابقة على القطاع لانتهاكات شكلت تهديداً على حياة العاملين²¹.

- استمرار جزء آخر من المنظمات الإغاثية الدولية في ممارسة عملها في قطاع غزة رغم الظروف، حيث تعرض العديد من مقراتها وموظفيها للاستهداف والقصف والقتل في أحيان كثيرة (وفق بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فإن عدد عمالي الإغاثة الذين قتلوا في قطاع غزة منذ بدء عدوان الاحتلال الإسرائيلي، وصل إلى 341 عاملاً إنسانياً).

20 بيان صادر عن مركز الإعلام الحكومي، بتاريخ 28 أيار/مايو 2025.
21 آراء مجموعة من العاملين في المنظمات الإغاثية الدولية في قطاع غزة، مقابلات متعددة، حزيران/يونيو 2025.

1. واقع التمويل للعمل الإنساني في ظل الحرب على غزة والتحديات القانونية واللوجستية أمام العمل الإنساني

حتى يوم 25 حزيران/يونيو 2025، صرفت الدول الأعضاء نحو 688 مليون دولار من التمويل المطلوب، وقدره 4 مليارات دولار، (17%) لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لدى 3.3 مليون نسمة جرى تحديدهم على أنهم في حاجة إلى المساعدات في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، خلال سنة 2025، وذلك حسب النداء العاجل للأرض الفلسطينية المحتلة لسنة 2025. ويخصّص نحو 88% من هذه الأموال المطلوبة للاستجابة الإنسانية في قطاع غزة، وما يزيد على 12% بقليل للضفة الغربية. وفي شهر أيار/مايو 2025، أدار الصندوق الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة 128 مشروعاً جارياً بمبلغ إجمالي قدره 74.2 مليون دولار للوفاء بالاحتياجات الماسة في قطاع غزة (88%)، والضفة الغربية (12%). ومن بين هذه المشاريع، تعمل المنظمات غير الحكومية الدولية على تنفيذ 63 مشروعاً، والمنظمات غير الحكومية الوطنية 49 مشروعاً، ووكالات الأمم المتحدة 16 مشروعاً. ومما تجدر الإشارة إليه أن 47 مشروعاً من أصل مجموع المشاريع الـ 79 التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة، تُنفذ بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية²³.

ومنذ بداية حرب الإبادة على قطاع غزة، أصدرت المنظمات الإغاثية الأممية النداء الإنساني الأول 2024، والنداء الإنساني الثاني 2025، لتوفير تمويل لخطط الاستجابة الطارئة في فلسطين عامة، وقطاع غزة خاصة، حيث كانت قيمة تلك النداءات كالتالي²³:

- النداء الإنساني الأول 2024: بلغ إجمالي المبالغ المطلوبة لتمويل الاستجابة الإنسانية في فلسطين 3.42 مليار دولار، تمت تغطية 82.9% من هذه الخطة، بما قيمته (2.84 مليار دولار)، بينما بلغ إجمالي التمويل الفعلي 3.30 مليار دولار، حيث تم تمويل 13.9% من خارج خطة الاستجابة.

- النداء الإنساني الثاني 2025: بلغ إجمالي المبالغ المطلوبة 4.07 مليار دولار، تم توفير 18.1% فقط من الخطة المطلوبة، حتى تاريخ كتابة التقرير، بينما تم تمويل 878.4 مليون دولار، بنسبة 16% خارج خطة الاستجابة.

مقدار التمويل المطلوب والمحقق للعامين 2024-2025 حسب القطاعات:

2025		2024		القطاع
محقق	مطلوب	محقق	مطلوب	
8.0	285.1	138.6	196	خدمات التنسيق والدعم
13.2	230.3	72.9	175.5	تعليم
1.5	2.5	0.3	2.2	اتصالات طوارئ
313.6	1.303.6	1.157	930.4	الأمن الغذائي
61.4	596.1	356.8	510.6	الصحة
32.4	74.8	73.5	23.2	الخدمات اللوجستية
73.4	370.3	67.7	293.4	مساعدة نقدية متعددة الأغراض
21.4	203.0	43.8	159.9	تغذية
33.6	275.7	148.7	188.6	حماية
14.7	249.7	139	525.2	المأوى والمواد غير الغذائية
0	81.3	28.2	39.7	إدارة الموقع
24.1	400.8	190.9	378.2	المياه والصرف الصحي والنظافة
116.9	غير متوفر	256.8	غير محدد	غير محدد
23.3	غير متوفر	165	غير محدد	مجموعات قطاعية مشتركة

23 آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 300، قطاع غزة:

<https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-300-gaza-strip>

23 <https://www.ochaopt.org/ar/content/flash-appeal-2025-glance>

2. خارطة القطاعات والمنظمات الدولية والخدمات المقدمة في ظل الحرب على غزة وفق تصنيف القطاعات العالمية²⁴

اسم المنظمة	اسم المنظمة	القطاعات
<p>الصليب الأحمر (RC). الهلال الأحمر القطري. الهلال الأحمر الفلسطيني. الهلال الأحمر الإماراتي. (MED GLABAL) (Human Apple) بريطانيا. (Human Apple) أستراليا. التضامن الدولي (SI). Paces Winds Japan CCP Japan Dan Church Aid (DCA) UK- MED IOCC Mercy Corps Med Global Project Hope Relief Internationa Center for Mind and medicine JVC GIZ الهيئة الطبية الدولية (IMC). الهيئة التركية للإغاثة (HHI). Global Committees</p>	<p>مؤسسة انقاذ الطفل (-) Save the Chil- dren). منظمة أوكسفام (OXFAM). مؤسسة أنيرا (ANERA). أطباء بلا حدود (فرنسا) (MSF). جمعية العون الطبي للفلسطينيين (MAP). أطباء بلا حدود (إسبانيا) (MSF). المجلس النرويجي للاجئين (NRC). منظمة بلان العالمية (-) Plan interna- tional). منظمة هاندي كاب العالمية (HI). منظمة أطباء بلا حدود (سويسرا) (MSF). منظمة كير العالمية (CARE). تحالف منظمات أطفال الحرب (War Child Alliance). منظمة ضد الجوع (AHH). منظمة اکتد (ACTED). منظمة (ACS). منظمة الطوارئ الدولية (IE). لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين (AFSC). مكتب المساعدات الشعبية النرويجية (NPA). منظمة الإغاثة الكاثوليكية (CRS). أكشن إيد فلسطين (Action Aid). الإغاثة الإسلامية فلسطين (IR). الإغاثة الإسلامية – فرنسا. المطبخ المركزي العالمي (WCK). جمعية أرض الإنسان هولندا (TDH).</p>	<p>قطاع الحماية: - خدمات متعددة القطاعات للناجين والناجيات من العنف من النساء والأطفال. - خدمات المساحات الآمنة للنساء والأطفال. - خدمات التمكين الاقتصادي، وتحسين سبل العيش في ظل الطوارئ. - خدمات المأوى للناجيات من العنف. - خدمات مساندة للناجيات من العنف، والنساء المتضررات من الأزمات مثل حقائب الكرامة، والحقائب الصحية. - خدمات صحية أولية للناجيات من العنف. - التوعية وبناء القدرة على الصمود للنساء والأطفال والأسر الهشة.</p> <p>قطاع المساعدات الغذائية: - مساعدات السلة الغذائية. - القسائم الشرائية. - إنشاء وتزويد المطابخ المجتمعية بالمواد اللازمة لتوفير الوجبات الغذائية. - تموين التكيات الخيرية بالمواد اللازمة لإعداد الوجبات الساخنة. - توزيع المكملات الغذائية للأطفال والأسر الأكثر فقراً.</p> <p>قطاع الصحة: - توفير الرعاية الصحية الأولية. - إنشاء المستشفيات الميدانية والنقاط الطبية في مراكز النزوح. - تزويد المستشفيات الحكومية والميدانية بالأدوية والأجهزة الطبية. - توفير الدعم المادي لقطاع الصحة. - توفير الأدوية للأمراض المزمنة والخطيرة. - المساعدة في التنسيق لسفر الحالات المرضية الصعبة لتلقي العلاج خارج فلسطين. - تقديم حزمة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. - توفير خدمات التغذية الصحية للحالات الخاصة.</p> <p>قطاع التعليم: - المساحات التعليمية الآمنة. - النقاط التعليمية. - المدارس المؤقتة. - الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب. - المبادرات التعليمية. - توفير الاحتياجات التعليمية اللوجستية للطلاب. - توفير الملابس للطلاب.</p>

اسم المنظمة	اسم المنظمة	القطاعات
		<p>قطاع المأوى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - توفير المأوى المناسب (مخيمات للنازحين). - توفير الخيام. - توفير الدعم اللوجستي للمأوى. - توفير متطلبات السكن في المأوى (فرشات-غطاء، احتياجات المطبخ والنظافة). <p>قطاع المياه والصرف الصحي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - توفير مياه الشرب لمناطق النزوح. - توفير مياه الاستخدام المنزلي للنازحين. - توفير الطرود الصحية. - توفير التوعية الصحية.

رابعاً. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل المنظمات الإغاثية الدولية خلال حرب الإبادة على قطاع غزة

السياق الطارئ لحرب الإبادة (منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023)

تميزت حرب الإبادة في قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 باستخدام مفرط للقوة التدميرية، وتدمير منهجي للبنية التحتية المدنية، واستهداف واضح للمنظومات الصحية والإنسانية، ما خلق واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية في تاريخ القطاع، وفرض بيئة عمل شديدة الخطورة على المنظمات الإنسانية الدولية. وفقاً للأمم المتحدة (OCHA)، أدت الحرب إلى تدمير أكثر من 70% من البنية التحتية الصحية والتعليمية، ونزوح داخلي قسري لأكثر من 1.9 مليون شخص²⁵، إضافة إلى انهيار سلاسل الإمداد اللوجستي والغذائي والدوائي بشكل شبه كلي. كل هذه الظروف خلقت تحديات كبيرة أمام قدرة المنظمات الإغاثية الدولية على الالتزام الكامل بالمبادئ الإنسانية، ومبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في عملها، فقد تميزت الحالة في قطاع غزة بالفوضى الكبيرة، وتراجع سيادة القانون، وغياب واضح للهياكل الحكومية، الصحية والشرطية والإغاثية، إضافة إلى انتشار السرقة وأعمال نهب المساعدات، ومداهمة مقرات ومخازن المنظمات الإغاثية الدولية والأممية والمحلية، ما خلق حالة من الفوضى في قطاع العمل الإنساني، إضافة إلى تدخلات الاحتلال الإسرائيلي في منع إدخال المساعدات لفترات طويلة. كل تلك العوامل حدت من قدرة المنظمات الإغاثية الدولية على تبني نهج واضح في النزاهة والشفافية والمساءلة، لاسيما أن الحرب ساهمت بشكل كبير، في تغيير الأدوار للمنظمات الإغاثية الدولية، حيث تبنت العديد من المنظمات الدولية غير الأممية أدواراً طارئة، تمثلت في العمل في مجال المساعدات الغذائية الطارئة، من خلال توزيع السلال الغذائية الجاهزة، وتقديم الخدمات الصحية الطارئة، وذلك بإقامة ودعم المستشفيات الميدانية، التي انتشرت كجزء من تغطية العجز في المجال الصحي الحكومي والخاص، وبرزت أيضاً خدمات الإيواء وتوفير الاحتياجات الأساسية، من خلال توزيع الخيام، والمواد غير الغذائية، والفرشات والأغطية، وأدوات النظافة في مراكز الإيواء، كما أن العديد من تلك المنظمات أدخلت خدمات الحماية والدعم النفسي الأولي ضمن عملها، وكما أوضحنا فقد اصطدمت هذه التدخلات بجملة من التحديات، كان لها أثر مباشر على بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة، يمكن تلخيصها كالتالي:²⁶

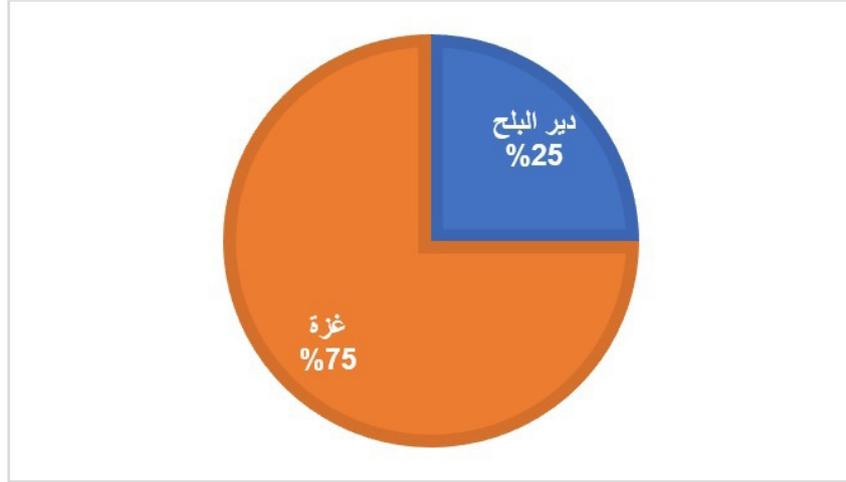
1. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في التعاقدات التجارية من وجهة نظر الشركاء التجاريين

أحد الأدوار التي طرأت على عمل المنظمات الإغاثية في ظل الحرب على قطاع غزة، كانت التعاقدات مع التجار من أجل توفير مجموعة من الخدمات الغذائية، وغير الغذائية والنقدية، وقد عملت الدراسة على فحص متطلبات النزاهة والشفافية والمساءلة في تعاقدات المنظمات الأهلية من خلال تحليل تلك البيئة مع 6 من الشركاء الرئيسيين، في مجالات متعددة من التوريدات، حيث أظهرت نتائج الفحص التالي:

1.1 طبيعة عمل الشركات

العدد	طبيعة عمل الشركة/المؤسسة
2	تجارة عامة
2	تجارة عامة والإلكترونيات
1	تقديم خدمات مالية ومصرفية وسياحية
1	مطعم وتقديم وجبات
6	- الإجمالي

25 آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 297، قطاع غزة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 18 حزيران/يونيو 2025.
26 سلمى الزعائين، جمعية تطوير الأسرة الخيرية، رئيس مجلس الإدارة، مقابلة خاصة، 2025/6/30.



1.3 فحص قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة

• الشركاء التجاريون²⁷

- 75% تم اختيارهم كشركاء من خلال تقديم عروض أسعار وفق الأسس المتبعة في المنظمات الإغاثية الدولية، بينما أكد 25% أن الاختيار كان نتيجة لعلاقات شخصية مع مدير الشركة.
- 100% من الشركاء التجاريين عملوا وفق اتفاقيات موقعة تضمن حقوق الطرفين.
- 50% أكدوا أن لغة الاتفاقية كانت اللغة الإنجليزية، بينما 50% الآخريين كانت الاتفاقيات تترجم إلى اللغة العربية قبل التوقيع.
- 100% أكدوا أن المنظمات الدولية أرفقت مدونات قواعد السلوك لمزودي الخدمات.
- 75% أكدوا وجود سياسة تضارب المصالح ضمن العقد، بينما 25% قالوا إنهم لم يطلعوا عليها ولم يطلعهم أحد على وجودها ضمن العقود.
- 100% أكدوا أن المنظمات الدولية أكدت على سياسة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإذا ذكرت صراحة في العقود، وتم التنويه لها أثناء توقيع العقود.
- 50% من الشركاء أبلغوا عن سياسة الإبلاغ عن شبهات الفساد ضمن شروط العقد، بينما 50% الآخريين لا علم لهم بوجود هذه السياسة.
- 25% أكدوا أنه تم التنويه لهم حول سياسة استقبال الهدايا، بينما 75% لم يشر أحد لهم حول تلك السياسة، ولا علم لهم بمحتواها.
- 75% من الشركاء أكدوا أنهم لم يلاحظوا شبهات فساد من قبل العاملين الإنسانيين العاملين في المنظمة الدولية المتعاقدة معهم، في حين أكد 25% أنهم لاحظوا شبهات فساد، حيث كانت الشبهات الأكثر انتشاراً (الواسطة، والمحسوبية، والمحاباة).
- 75% ممن لاحظوا شبهات الفساد لم يصدر منهم أي تصرف تجاه هذه الشبهات، في حين أن 25% منهم قاموا بتقديم شكوى للمؤسسة الدولية.
- 100% ممن أبلغوا أكدوا أنه لم يطرأ أي تغيير على علاقتهم بالمنظمة الدولية نتيجة الشكوى.
- 100% من الشركاء أكدوا أن المنظمات الدولية طلبت منهم الالتزام بعدم إساءة البيانات والمعلومات الخاصة بالمستفيدين، حيث أكد 75% منهم أن تلك الالتزامات كانت مكتوبة، بينما 25% أكدوا أنها كانت التزامات شفوية.
- 100% أكدوا أنه تم تعميم آليات الشكاوى على الشركاء عند توقيع العقود، وكانت من ضمن الشروط إظهارها عند التوزيع والتسليم، وقد كانت أهم تلك القنوات الرقم المجاني للشكاوى.

27 النتائج مخرجات استبانة تم تصميمها من أجل الدراسة، وتعبير النتائج عن آراء الشركاء التجاريين.

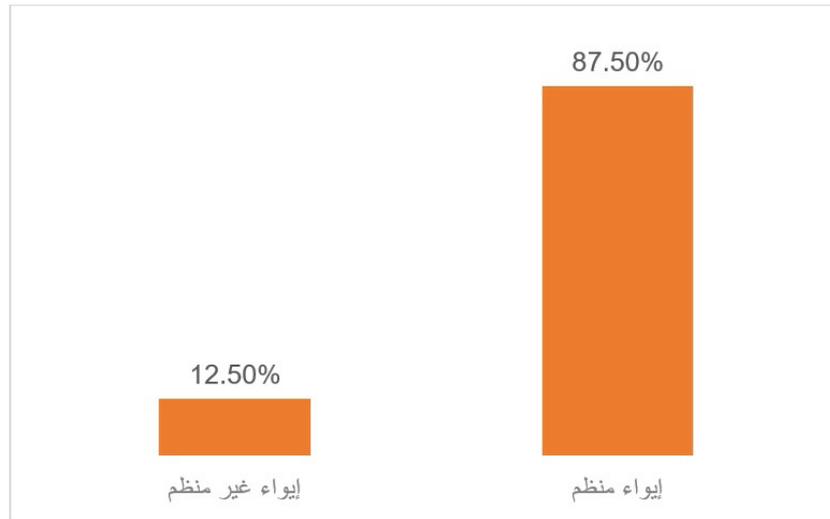
2. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة مع إدارة مراكز الإيواء

ضمن فحص بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة، تم فحص توجهات إدارة مراكز الإيواء كجهة ذات علاقة مباشرة مع تلك المنظمات التي كانت تقوم بتقديم الخدمات بشكل مباشر، وليس من خلال مؤسسات أهلية وسيطة، حيث كانت النتائج كالتالي:

2.1 التوزيع الجغرافي لمراكز الإيواء

المحافظة	العدد	%
غزة	4	50.00%
الوسطى	3	37.50%
خانيونس	1	12.50%
الإجمالي	8	100.00%

2.2 طبيعة مركز الإيواء



2.3 عدد النازحين في المراكز

المتوسط الحسابي	
1187	عدد النازحين في الموقع
582.85	عدد الذكور
604.14	عدد الإناث
4	عدد المنظمات

2.4 فحص قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة من وجهة نظر إدارات المراكز

- شملت المساعدات التي تم تقديمها من قبل المنظمات الإغاثية الدولية طروداً غذائية وأغطية، وخدمات تعليمية وصحية.
- 37.5% أكدوا أن التعامل مع المركز تم من خلال علاقات شخصية مع المنظمة الدولية، بينما 62.5% أكدوا أن العلاقة جاءت بعد زيارة ميدانية من قبل المنظمة الدولية للمركز والاجتماع بالإدارة.
- 87.5% منهم لم يبلغوا عن مدونات السلوك وسياسة تضارب المصالح، ولا علم لهم بتلك السياسات.
- 90% أكدوا أنهم أبلغوا وألزمتهم المنظمات بسياسة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي.
- 75% لا علم لهم بسياسة الإبلاغ عن شبهات الفساد، ولم تتطرق لها المنظمات الدولية عند التعامل معهم.
- 90% لا علم لهم بسياسة استقبال الهدايا، ولم يتطرق لها أي من الشركاء الدوليين معهم أثناء العمل.
- 62.5% سبق ولاحظوا سوء سلوك أو شبهة فساد من قبل أحد العاملين في المؤسسة الدولية المتعاقدة معهم. وقد توزعت تلك الشبهات كالتالي (70% واسطة، 60% محسوبة، 50% محاباة، 25% رشوة، 37.5% استغلال للمال العام، 25% كسب غير مشروع).
- 62.5% ممن لاحظوا شبهات الفساد تقدموا بشكوى للمنظمة الدولية.
- 75% لا يعلمون مصير الشكوى، ولم يتم إبلاغهم بأي نتائج حول الشكوى.
- 50% يعتقدون بعدم جدوى الشكاوى، وأنها شكلية فقط، في حين 50% يؤكدون أهميتها، وأنه يتم التعامل معها بجدية حسب معرفتهم في إدارة المراكز.
- 37.5% ممن قاموا بالإبلاغ يؤكدون على أنه طرأ تغير في علاقتهم مع المنظمة الدولية.
- 45% ممن فضلوا عدم الإبلاغ عللوا ذلك بالخوف من قطع العلاقة من المنظمة، والتأثير على تدفق المساعدات، (30% يعتقدون أنها ليست مهمتهم، وإنما مهمة المتضرر، 20% غير مباليين ولديهم توقع بعدم جدوى الشكوى).
- 75% أكدوا أن المنظمة الدولية طلبت منهم تعهدات/التزامات بعدم إساءة استخدام البيانات والمعلومات الخاصة بالمستفيدين/ات من خلال تسريبها أو استعمالها لأغراض شخصية، حيث أكد 37.5% منهم أن التعهدات كانت مكتوبة، بينما 62.5% أكدوا أنها كانت تعهدات شفوية.
- 37.5% منهم أكد أن حماية بيانات المستفيدين كانت شرطاً من شروط تزويد الخدمة، بينما أكد 62% أنها لم تكن شرطاً من شروط تزويد الخدمة.
- 100% أكدوا أن الإعلان الداخلي في المخيم هو الآلية الوحيدة التي كانت تضمن قدرة المستفيدين/ات على الوصول للمعلومات ذات العلاقة مثل (نوعية المساعدة، كمية المساعدة، آلية الاستلام، موعد الاستلام، وقيمتها في حالة المساعدات النقدية).
- 87.5% أكدوا أن آلية استقبال وإحالة الشكاوى منشورة ومعلنة للمستفيدين/ات في مراكز الإيواء.
- 100% أكدوا أن القناة المتاحة لاستقبال وإحالة الشكاوى من المستفيدين/ات لجهة الاختصاص في المنظمة الشريكة كانت الرقم المجاني للمنظمة الدولية.

3. فحص قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة من وجهة نظر المؤسسات الأهلية الشريكة

تم عقد مجموعة بؤرية مع منظمات أهلية فلسطينية شريكة للمنظمات الدولية الإغاثية، وإجراء مجموعة من المقابلات مع مديري تلك المنظمات الأهلية لقياس بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة من وجهة نظرهم، وكانت النتائج كالتالي:

المحور الأول: الالتزامات القانونية والسياساتية التي كانت تفرضها المنظمات الدولية قبل الحرب

قبل الحرب، كانت أغلب المنظمات الدولية الشريكة تعتمد جملة من التدابير والسياسات التي توّطر العمل وفق مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، حيث كانت هذه الالتزامات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عقود الشراكة، وتم التحقق منها بشكل منتظم، ومن أبرزها:

- التوقيع على مدونات سلوك ترتبط بالنزاهة ومنع الفساد.
- اشتراط وجود سياسة مكافحة تضارب المصالح والامتثال المالي.
- تطبيق أدوات لتقييم الشركاء المحليين مثل تقييم القدرة المؤسسية.
- إلزامية وجود آليات شكاوى وتغذية راجعة داخل المؤسسة.
- فرض تقارير دورية مالية وفنية وعمليات مراجعة خارجية مستقلة.

• التغيير في الالتزامات خلال حرب الإبادة وأسبابه

منذ بداية حرب الإبادة على قطاع غزة، حدث تغير ملحوظ في تطبيق بعض هذه الالتزامات، ويمكن تلخيص التغييرات وأسبابها كالتالي:

أبرز التغييرات:

- تم تخفيف بعض المتطلبات الروتينية المتعلقة بالتقارير المالية والتدقيق الميداني.
- تم تجاوز أو تأجيل تنفيذ بعض معايير التحقق من الشفافية مثل التحقق الميداني من المستفيدين بسبب خطورة الأوضاع.
- في بعض الحالات، تمت الموافقة على تمويلات طارئة سريعة دون المرور الكامل بجميع خطوات مراجعة الشريك.

الأسباب:

- الطبيعة الكارثية للحرب، وضرورة الاستجابة السريعة للإنقاذ.
- تدمير مقرات المؤسسات وتهجير طواقمها، وبعثرة وإتلاف الوثائق، ما أعاق الإجراءات المؤسسية المعتادة.
- صعوبة الوصول الميداني والمراقبة المباشرة من قبل المانحين.
- ضعف الاتصال الرقمي والكهرباء، ما أعاق إرسال الوثائق والمتابعات في وقتها.

في ظل الطوارئ، النزاهة والشفافية ليست ترفاً إدارياً، بل هي ضرورة أخلاقية تحافظ على الثقة بين المنظمات والمجتمعات. وعلى الرغم من أن الحرب فرضت علينا الكثير من التحديات، فإننا كمؤسسات محلية، ما زلنا نعتبر أنفسنا حراساً على هذه المبادئ، ونطالب بخلق أدوات مساءلة تشاركية أكثر عدالة وواقعية تأخذ بعين الاعتبار صوت السكان المتضررين، وليس تقارير الامتثال البيروقراطية فقط.

• التدابير التي كانت تُفرضها المؤسسات الدولية قبل/بعد الحرب

التدابير التي كانت تُفرضها معظم المنظمات الدولية قبل/بعد الحرب	
بعد الحرب	قبل الحرب
<ul style="list-style-type: none"> - التركيز على النزاهة في آليات اختيار المستفيدين ضمن القيود الحالية. - إدخال أدوات مراجعة مرنة مثل التحقق من بيانات المستفيدين عبر الهاتف أو فرق محلية. - طلب تقارير سرديّة عالية الجودة لتعويض نقص الزيارات الميدانية. 	<ul style="list-style-type: none"> - سياسات واضحة لتوثيق عمليات الشراء، والتوزيع، وتحديد المستفيدين. - تعميم أدوات الإبلاغ عن الفساد وسوء السلوك. - تدريب الموظفين على معايير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي (PSEA). - استخدام أدوات تقييم المخاطر (Risk Matrix).
أنشطة بناء القدرات وتمكين الشركاء	
<p>بعد الحرب، تقلصت هذه الأنشطة بشكل كبير، لكنها لم تتعدم كلياً، إذ لجأت بعض المنظمات إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ تدريبات رقمية عن بُعد. - إرسال مواد تدريبية وتوجيهات مكتوبة. - إنشاء قنوات دعم تقني فورية للشركاء المحليين. - تنفيذ تدريبات حول آليات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. 	<p>قبل الحرب، نفذت العديد من المنظمات الدولية تدريبات دورية في:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحوكمة الرشيدة. - الامتثال. - نظم الشكاوى وآليات المساءلة. - استخدام أدوات المسح والمتابعة. - مفاهيم ومعايير النزاهة والشفافية. - نظم المساءلة المؤسسية والمجتمعية.

• اعتماد التدابير من الهيئات الحاكمة²⁸

أغلب المنظمات الدولية تعتمد هذه السياسات رسمياً في أنظمتها الداخلية، وتُشرف على مراقبة تنفيذها لجان رقابية أو وحدات امتثال داخلية، بعضها يتطلب أن تكون هذه السياسات مفعلة وموثقة لدينا كشركاء محليين، وقد طلبت بعض الجهات إدراجها كجزء من دليل السياسات المؤسسية لدينا.

• توظيف التكنولوجيا الرقمية في دعم قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة²⁹

على الرغم من التحديات الهائلة التي فرضتها الحرب، سعت بعض المنظمات إلى توظيف التكنولوجيا بما يخدم بيئة النزاهة، ومن أبرز الأدوات التي تم استخدامها:

- نماذج جوجل لتوثيق بيانات المستفيدين والتوزيع.
- تطبيقات التحقق الرقمي (Digital Verification Apps) باستخدام رموز QR أو بصمة رقمية بسيطة.
- أنظمة إدارة الشكاوى الرقمية (مثل U-Report، أو Kobo Toolbox).
- لوحات متابعة رقمية (Dashboard) تسمح للمانح بمراقبة التقدم في الوقت الحقيقي.
- أدوات الرسائل النصية المشفرة لتلقي التغذية الراجعة (SMS-based Feedback Mechanisms).

المحور الثاني: الأدوار والمسؤوليات تجاه ضمان قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة

• التغييرات في أدوار المنظمات الأهلية في تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة

قبل الحرب، باستثناء ما كان يقوم به ائتلاف «أمان» في قطاع غزة، كانت أدوار المنظمات الأهلية الفلسطينية في مجال قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة محددة إلى حد كبير من قبل المنظمات الدولية، التي كانت تحتفظ بالسلطة الأكبر في التخطيط، وتصميم التدخلات، ومتابعة التنفيذ. وكان دور الشركاء المحليين يتمحور غالباً حول التنفيذ الميداني، وتقديم التقارير الفنية والمالية، مع إشراك محدود في آليات اختيار المستفيدين، وتشكيل لجان الإسناد، أو إدارة الشكاوى.

تكشف تجربة حرب الإبادة في قطاع غزة عن تحول تدريجي - وإن كان قسرياً - في أدوار ومسؤوليات المنظمات الأهلية الفلسطينية تجاه دعم وتعزيز بيئة النزاهة والشفافية. غير أن هذا التحول يظل مشروطاً بإعادة ضبط العلاقة مع المنظمات الدولية، بحيث تنتقل من شراكة تنفيذية إلى شراكة حقيقية في القيادة والحوكمة والمساءلة. وإلا فإن فجوات المساءلة، وضعف الأدوات المؤسسية، قد يفتحان المجال لضعف الثقة المجتمعية، وتقويض أثر المساعدات الإنسانية، حتى لو كانت النوايا صادقة.

أبرز التحولات في أدوار المنظمات الأهلية:³⁰

- اختلفت طبيعة عمل العديد من المنظمات الأهلية، حيث انتقلت من العمل التتموي إلى منظمات تقدم الإغاثة بأشكالها كافة، وهو الأمر الذي غير علاقتها مع المنظمات الدولية، حيث ظهرت منظمات أهلية جديدة، واختفت أخرى، وتعزز دور بعضها الآخر.
- يعتقد العديد من ممثلي المنظمات الأهلية أن هناك حالة من العشوائية، في اختيار الشركاء، حيث لا توجد معايير واضحة لاختيار الشركاء المحليين، ولا توجد منافسة كما كان قبل الحرب في الحصول على التمويل وبناء الشراكات، ما قلل من النزاهة والشفافية في اختيار الشركاء.
- ضعف الرقابة والمتابعة من قبل المنظمات الأهلية نتيجة للعديد من التحديات الناتجة عن الوضع الأمني، فصعوبة التنقل بسبب شروط المنظمات الدولية في تنقل موظفيها، تسببت بضعف في بيئة النزاهة.
- انتقال دورها من «المنفذ فقط» إلى «شريك قيادي» في تخطيط وتنفيذ الاستجابة، حيث أصبحت المؤسسات الأهلية صاحبة القرار غالباً في اختيار قوائم المستفيدين، ويقتصر دور المنظمات الدولية أحياناً على تدقيق الأسماء.

28 زهير ماضي، جمعية فارس العرب، المدير التنفيذي، مقابلة خاصة، 2025/7/3.

29 أحمد أبو سلطان، جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل، مقابلة خاصة، 2025/7/2.

30 آراء متعددة لمجموعة مقابلات عقدت خلال شهري حزيران وتموز مع ممثلي منظمات أهلية ودولية عاملة في قطاع غزة، مصدر سابق الذكر.

- أصبحت المنظمات الأهلية تقود في غالب الأحيان عملية اختيار المستفيدين والتخطيط الميداني لتوزيع المساعدات، لا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها من قبل المنظمات الأهلية.
- في ظل حالات السرقة المتكررة والمنظمة، أصبحت المنظمات الأهلية الفلسطينية، تقوم بدور التخزين وحفظ المساعدات، وبالتالي زاد دورها في التواصل مع المجتمعات المحلية.
- مساهمتها في تطوير تدابير النزاهة والمساءلة وفق ما يتناسب مع الواقع المحلي والقيود الطارئة، لاسيما في سياق العمل في مراكز النزوح، من خلال اللجان المجتمعية التي تدير تلك المراكز (غالبية مراكز النزوح تدار من قبل لجان مجتمعية تم تشكيلها بالتوافق بين النازحين، مع ملاحظة أن مراكز النزوح تنقسم إلى مراكز نزوح منظمة تدار من قبل المنظمات الأهلية وأحياناً الدولية، ومراكز تدار من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، ومراكز منظمة تدار من قبل لجان مجتمعية، ومراكز عشوائية لا توجد لها إدارة، وإنما يتم العمل فيها من خلال الاجتهادات الشخصية والعلاقات أيضاً).
- بعض المنظمات عملت بالشراكة مع المنظمات الأهلية على تشكيل لجان إسناد مجتمعي بديلة للرقابة المجتمعية، على الرغم من غياب الإطار المؤسسي الكامل في بعض الحالات. كما هو ملاحظ، كان دور الهيئات المحلية غير مركزي، ولم يشكل إطاراً جامعاً في تعزيز الرقابة المجتمعية وضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها.

• أثر حرب الإبادة على هذه الأدوار

الأثر الإيجابي:

- تعزيز سرعة الاستجابة ومرونتها من خلال الاعتماد على فهم السياق المحلي.
- تعزيز الثقة بين المؤسسة والمجتمع المحلي، نتيجة للحضور الميداني المستمر وديناميكية التفاعل.
- إدماج أدوات محلية للرقابة المجتمعية، وتكييف أدوات التوزيع مع معايير العدالة الاجتماعية والمكانية.

الأثر السلبي:

- غياب الدعم المؤسسي الكافي من الشركاء الدوليين في مجالات الحوكمة والمساءلة، ما أدى إلى تفاوت في جودة تطبيق تدابير النزاهة والشفافية والجانب العملي.
- ضعف الأدوات التقنية أو التنظيمية اللازمة لضمان التوثيق والرقابة على عمليات مثل التوزيع أو تقييم الاحتياجات.
- غموض بعض الأدوار والمسؤوليات بسبب غياب خطوط تنسيق واضحة، ما أدى إلى تضارب أو تداخل في المسؤوليات بين المؤسسات المحلية والدولية.

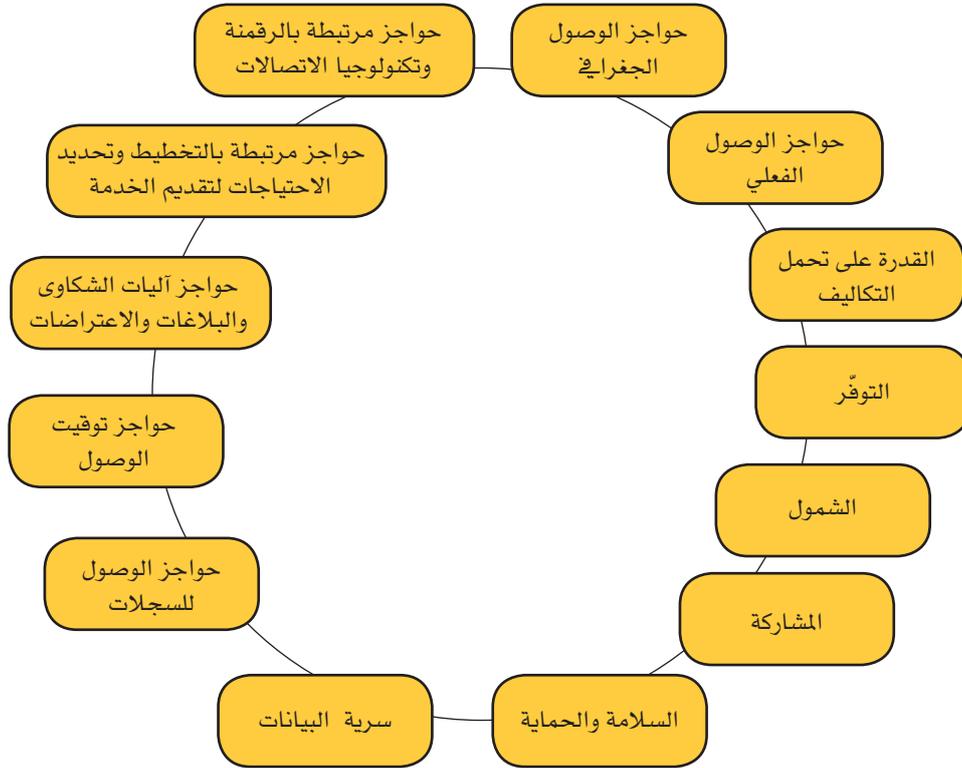
• دور المنظمات الأهلية في استقبال الشكاوى والبلاغات عن إساءة الاستخدام أو الفساد³¹

- لعبت المنظمات الأهلية دوراً في استقبال ومعالجة الشكاوى والبلاغات؛ سواء المتعلقة بسوء استخدام الموارد، أو بشبهات الفساد، أو الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي، حيث شمل هذا الدور ما يلي:
- إنشاء قنوات ميدانية مباشرة لاستقبال الشكاوى، كضرق الاستجابة المجتمعية، أو أرقام هواتف مخصصة (غالباً ما كان يتم تعميم الأرقام المجانية للمنظمات الدولية والمنظمات الأهلية إن وجدت).
- تلقي الشكاوى وتحليلها بشكل أولي، وتحويل ما يندرج خارج نطاق الصلاحيات إلى الشريك الدولي.
- حماية سرية المعلومات، وبخاصة في حالات تتعلق بشبهات العنف أو الاستغلال القائم على النوع الاجتماعي.
- في بعض الحالات، تم تنسيق هذا الدور ضمن اتفاقيات الشراكة، فيما كان يرتجل ميدانياً في حالات أخرى نتيجة الضرورة. وعلى الرغم من أهمية هذا الدور، فإن غياب التدريب الكافي، وافتقار المنظمات المحلية لأدوات رقمية مؤمنة وموارد بشرية مدربة، جعل من الصعب أحياناً ضمان معالجة هذه الشكاوى وفق معايير النزاهة الدولية. وبالتالي، ساعد في بناء توجهات مجتمعية سلبية تجاه بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في المنظمات الدولية، والأهلية الفلسطينية.

31 محمود عبد الهادي، يسر الأطرش، زهير ماضي، مصادر سابقة الذكر.

4. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة من وجهة نظر المستفيدين والمستفيدات من خدمات المنظمات الإغاثية الدولية مباشرة³²

من خلال نتائج المجموعات البؤرية التي عقدت مع مجموعة مختلفة من المستفيدين من الخدمات الإغاثية المقدمة من المنظمات الإغاثية الدولية، تبين وجود مجموعة من العائق التي منعت المواطنين من الوصول إلى الخدمات بشكل سهل، حيث يعود جزء من تلك العوائق إلى خلل في ممارسة وسلوك العاملين، وآليات المساءلة لهم، وقد صنفت الحواجز كالتالي:



يعتقد المستفيدون والمستفيدات أن المنظمات الدولية لم تراعى العديد من تلك الحواجز، ما حرم فئات متعددة من الخدمات، وبالتالي، على سبيل المثال، بينت نتائج المجموعة البؤرية مع الأشخاص ذوي الإعاقة، أن توزيع المساعدات الإغاثية من قبل المنظمات شكل تحدياً من النواحي التالية:

- 45% كان بُعد المكان عائقاً، وأيضاً عند مراجعة المؤسسات (الاستفسار أو تقديم شكوى) فهناك صعوبة في القدرة على الدخول للمسؤولين، ولا يؤخذ الطلب بعين الاعتبار، وهناك بعض المحسوبة في بالتوزيع.
- 40% هناك صعوبة بالوصول للخدمة بسبب عدم توفر المواصلات، وبُعد المسافات، وعدم مراعاة الإعاقة والنوع الاجتماعي عند التسليم.
- 70% تحديد المواعيد من قبل المنظمة دون وجود مرونة، حيث كانت المواعيد تتعارض مع أوقات الدوام للمستفيدين (في حال كانوا عاملين/ات) وأيضاً الإجراءات صارمة بحق المتأخرين عن الاستلام (في حال انتهاء الوقت المحدد، تسليم المساعدات في أي وقت آخر باعتبار أنها لم تعد من حقك، وهذا غير عادل).
- 50% بسبب صعوبة توفر المواصلات، فليس من السهل حمل طرد كبير لمسافات طويلة، لعدم توفر المواصلات، كان هذا صعباً ومجهداً للغاية، وقد تخلى البعض عن الحصول على المساعدة لهذه الأسباب في بعض الأحيان.
- 50% بسبب الوقت الطويل الذي يُستغرق للحصول على المعونات، وعدم توفر أماكن تحمي كرامة المستلم (غالباً ما يكون الانتظار في طوابير كبيرة، لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية، وكرامة المستفيد).

أما فيما يخص المجموعات البؤرية الأخرى، فقد تمثلت آراء المستفيدين والمستفيدات حول بيئة النزاهة والشفافية في عمل المنظمات الدولية في التالي:

- بعض المنظمات الدولية لا تحدد طبيعة الخدمات وفق احتياجات المستفيدين والمستفيدات، لم يسبق لنا (الغالبية العظمى من المشاركين/ات) أن دعونا إلى لقاءات لتحديد احتياجاتنا أو التعرف عليها بشكل حقيقي.
- هناك شبكات فساد في توزيع المساعدات الإغاثية، جميعنا نسمع عن مساعدات معينة، ونراها في الأسواق، ولكن غالبيتنا لم تحصل على تلك المساعدات، وإنما تشتريها من السوق إذا أمكن ذلك.
- المساعدات النقدية، وآليات التسجيل فيها، وآليات المراجعة في حال حدوث أي مشكلة غير واضحة، وحتى إذا استطعنا التسجيل، فإن الحصول على المساعدة صعب، إن لم يكن مستحيلاً.
- المنظمات الدولية تترك الحق للمؤسسات الأهلية في اختيار المستفيدين دون رقابة أو متابعة. هناك محاباة وواسطة كبيرة في إعطاء المساعدات، لاسيما من إدارة المراكز.
- لو كانت هناك عدالة في التوزيع، لما اضطر المواطن إلى الانتظار على طوابير الموت أمام المساعدات التي تقدمها الشركة الأمريكية (المقصود هنا شركة غزة الإنسانية).
- هناك عدم وضوح في آليات اختيار المستفيدين من خدمات المنظمات الدولية، وبخاصة فيما يخص المساعدات الغذائية، والخيم (نصف المشاركين تقريباً اشتروا الخيام من السوق، أو أقاموا خياماً من الأخشاب).
- هناك مناطق مصنفة خطيرة من قبل المنظمات الدولية، لا تعمل فيها، ولا تسمح للشركاء العمل فيها، وهذا يسبب ظلاماً لمجموعات مختلفة من الناس في الحصول على المساعدات الإغاثية.
- المنظمات لا تراعي بُعد المسافات، وخطورة الطرق عند الاستلام، لاسيما خطورة السرقة وأعمال البلطجة، ما اضطر العديد من الأسر لإثارة السلامة على المساعدات، وهذا أهدر حقها، والمشكلة أنه لا توجد مساءلة لاحقاً إلى أين ذهبت تلك المساعدات التي لم تستلم، ولا يوجد توضيح من المنظمات الدولية أو الأهلية.

5. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة من وجهة نظر المنظمات الدولية³³

يرى العاملون والعاملات في المنظمات الدولية الإغاثية في قطاع غزة، أنهم يعملون في بيئة عمل معقدة وخطيرة، وتتحكم فيها الظروف اليومية، حيث إن هناك مناطق يكون العمل مع المستفيدين مسموحاً فيها، ولكن، في لحظة ما، يمكن منع الوصول إلى تلك الأماكن. كما أن المواطنين لديهم مخاوف حول السلامة الشخصية، فالعاملون الإنسانيون، أيضاً، لديهم مخاوف، حيث قتل حتى الآن ما يقارب 400 من العاملين الإنسانيين. وحول بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عملها، بينت المقابلات النتائج التالية:

المحور الأول: إطار تقديم الخدمات الإغاثية والإنسانية بما يشمل التنسيق والعمل المشترك

أكدت المنظمات الإغاثية الدولية التي شاركت في لقاءات الإعداد للدراسة أنه طرأ عليها تغيرات في طبيعة عملها نتيجة للحرب، تمثلت في زيادة أعداد العاملين والعاملات، والتوسع الجغرافي، وزيادة أعداد المستفيدين، والعمل المباشر مع المستفيدين، حيث لم تكن تلك من مهام المنظمات الدولية ما قبل الحرب، بل كان يتم العمل من خلال شركاء محليين. وقد حاولت المنظمات التعامل مع تلك التغيرات، باستحداث سياسات وإجراءات تضمن النزاهة والشفافية والمساءلة، من خلال استحداث مسميات وظيفية في هياكلها أيضاً؛ مثل دوائر الامتثال، وقسم المساءلة، وقسم الحماية من الاستغلال والانتهاك، وهذه مسميات جزء منها كان موجوداً، وإنما تمت توسعته، وجزء آخر جديد جاء نتيجة لمتطلبات العمل الميداني المباشر مع الجمهور.

وتؤكد المنظمات على أن هناك تسيقاً جيداً بين المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، والمنظمات الأهلية الفلسطينية، حيث يتم ذلك من خلال عشرات المجموعات القطاعية التي تعقد اجتماعات دورية، وقد ساهمت العضوية في تلك القطاعات في تحديد قوائم المستفيدين، والابتعاد عن التضارب في تقديم الخدمات من ناحية المستفيدين، والمناطق الجغرافية، وطبيعة الخدمة،... وغيرها من التحديات التي ظهرت في بداية العمل الإغاثي خلال حرب الإبادة.

33 نبيل موسي، الهيئة الطبية الدولية (IMC)، مسؤول المتابعة والتقييم، مقابلة خاصة، حزيران 2025؛ محمود شلبي، جمعية العون الطبي للفلسطينيين MAP، مقابلة خاصة حزيران 2025؛ صبحي شقيلة، مصدر سابق.

وفيما يخص معايير اختيار المستفيدين من الخدمات، أوضحت المنظمات أن الطلب الكبير والمتزايد، وحالة النزوح الكبيرة وغير المسبوقة، وتكرار النزوح، وضياع الأوراق الثبوتية للمواطنين، شكلت عوائق وتحديات أمام اختيار المستفيدين، حيث من الصعب مقارنة معايير الاختيار قبل الحرب، بتلك المعايير التي تعتمدها المنظمات أوقات الحرب. على سبيل المثال، من الصعب أن تقوم منظمة ما بتوزيع مساعدات إنسانية في أحد مراكز الإيواء دون الأخذ بعين الاعتبار أعداد النازحين، ومحاولة أن تكون المساعدات تغطي الغالبية منهم، والحاجة الكبيرة للجميع، وصعوبة الحصول على الغذاء نتيجة ارتفاع الأسعار، ما يخلق تحديات أمام المنظمات لتعريف المستفيدين وتحديد معايير. وقد حاولت المنظمات، من خلال التعلم، أن تحدد معايير للمستفيدين، حيث اعتمدت التعاقد مع الشركاء التجاريين كحلقة وصل تلزم المستفيد باستلام المساعدة في الأماكن المحددة، وهذا قلل من إشكاليات التوزيع في المراكز، وقلل، أيضاً، من حواجز الوصول الفيزيائية الناتجة عن المواصلات، أو صعوبة الوصول إلى عناوين مخازن بعض المنظمات الإغاثية.

أيضاً، اعتمدت بعض المنظمات آليات التعامل المباشر مع إدارة المخيمات في تحضير قوائم المستفيدين، ومن ثم تدقيقها وفق معايير المنظمة، واعتمدت تلك الإدارات كوسيط بين المستفيدين والمنظمات، وقد قلل ذلك من تحديات مواجهة المستفيدين، كما قللت المنظمات من شبهات الفساد من خلال نشر الأرقام المجانية للشكاوى، ونشر قنوات متعددة للشكاوى تراعي الظروف الحالية في ظل انقطاع الاتصالات، والكهرباء، وخدمات الإنترنت، حيث تم التنوع في قنوات الشكاوى. أيضاً، عملت المنظمات الدولية على تعزيز الشراكات مع المنظمات المحلية، لاسيما في أماكن تواجد النازحين، وقد ألزمتها باتباع السياسات والتدابير التي تحد من شبهات الفساد، وتعزز من بيئة النزاهة والشفافية في عملهم المشترك مع الجمهور. وكذلك الحال مع الشركاء التجاريين، فقد عملت المنظمات الدولية على إلزام الشركاء بسياسات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي، ومدونات السلوك، وتعميم قنوات الشكاوى في أماكن تقديم الخدمات كافة.

أما فيما يخص قواعد بيانات المستفيدين، فإنه لا تتم مشاركتها بين المنظمات إلا في حدود ضيقة، حيث إن كل منظمة لديها سياستها الخاصة بالتعامل مع البيانات، لاسيما تلك التي تعمل في الجوانب الطبية، والحماية، وغيرها من المجالات التي تعتبر سرية البيانات ضرورة من ضرورات العمل، ولكن يتم أحياناً تبادل البيانات الخاصة بالمستفيدين من خلال المجموعات القطاعية، لاسيما في مجال الخدمات الإغاثية والنقدية لتفادي التضارب، وضمان توسيع أعداد المستفيدين/ات.

المحور الثاني: توافر تدابير ملائمة لتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المنظمة

فيما يخص تدابير النزاهة والشفافية والمساءلة ما قبل الحرب، وما بعدها، يمكن الإشارة إلى اختلاف في الأدوات وليس المفاهيم، فالمنظمات الدولية لديها سياسات وتدابير مكتوبة فيما يخص تعزيز تحصين بيئة العمل من الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية. إلا أن واقع الحال في ظل حرب الإبادة الحالية في قطاع غزة، يمكن أن يختلف نوعاً ما، من خلال التساهل في بعض الجوانب الإجرائية في العمل مع الجمهور نتيجة للتغيرات السريعة، والحالة في قطاع غزة خلقت العديد من التحديات أمام المنظمات الدولية في هذا المجال، يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

• تحديات بنوية:

- تقييد الوصول الإنساني من خلال إغلاق المعابر، ومنع دخول الإمدادات، وتعطيل دخول العديد من الطواقم الدولية، شكل عائقاً أساسياً أمام التقييم الميداني المستقل وشفافية توزيع المساعدات.
- كثير من التدخلات تمت عبر شركاء من المنظمات الأهلية، وإدارة مراكز الإيواء دون وجود ميداني مباشر للمنظمات الدولية (بسبب القيود الأمنية للتنقل)، ما زاد من هشاشة الرقابة، وعدم وضوح المعايير.
- ضعف نظم التوثيق والرقابة، حيث أدى انهيار البنية الرقمية والمؤسسية، وانقطاع الكهرباء والاتصالات لساعات طويلة يومياً، إلى غياب قواعد بيانات محمية ودقيقة عن المستفيدين.
- هشاشة المساءلة المجتمعية، حيث إن ضعف التواصل المجتمعي زاد من حالة الاستياء والاثام بعدم العدالة في توزيع المساعدات، وبخاصة في المناطق المهجرة قسراً، التي لم تستطع المنظمات الوصول إليها نتيجة الحواجز الأمنية وخطورة العمل فيها.

• تحديات أخلاقية وعملية:

- الاحتياجات الكبيرة للمواطنين، وعدم توفر التمويل الكافي، خلق حالة من عدم الرضا من المستفيدين على أداء بعض المنظمات، وقد شكل عدم توفر قنوات تواصل مباشرة مع السكان المتضررين من تعزيز تلك الصورة، على الرغم من كون المنظمات تعمل وفق قدرتها وطاقاتها، إلا أن توقعات السكان أكبر من قدرات المنظمات.
- العمل عبر وسطاء محليين غير خاضعين للرقابة للعديد من الأسباب؛ أغلبها أسباب أمنية تحد من قدرة المنظمات الدولية على المتابعة الميدانية المستمرة، أدى إلى شكاوى مجتمعية حول تضارب المصالح، وغياب المساءلة أمام السكان المتضررين.
- التركيز على الكثافة دون النوعية بسبب الضغط، حيث فضّلت بعض المنظمات كمّ التدخلات على جودتها أو مواءمتها للسياق، ما أثر على فاعلية الاستجابة، وتقديم العديد من الشكاوى التي أثرت على بيئة النزاهة والشفافية.
- التمويل المشروط من بعض المانحين أضعف حيادية بعض التدخلات الإنسانية، وخلق فجوة بين الاحتياج الفعلي والتغطية.
- التدخل العسكري المباشر في العمليات منع وصول الشاحنات، كما أن قصف مراكز التوزيع، ومصادرة محتوياتها، قوض قدرة المنظمات على ضمان العدالة في التدخل.

خامساً. تحليل المعطيات

أولاً. الاستخلاصات:

1. كشفت الدراسة عن صورة مركبة ومعقدة لقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل المنظمات الإغاثية الدولية (غير الأممية) في قطاع غزة، قبل حرب الإبادة الجارية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأثناءها. وأوضحت أن السياق الفلسطيني، بما يحمله من هشاشة بنيوية، وقيود سياسية وأمنية، وانقسامات داخلية، قد جعل من التزام بعض المنظمات بالمبادئ الإنسانية تحدياً يومياً يتجاوز النوايا والتصريحات.
2. قبل الحرب، وعلى الرغم من وجود أطر قانونية وطنية ومدونات سلوك إرشادية، فإن تطبيق معايير النزاهة ظل متفاوتاً، وشهد أحياناً حالات من التحيز، وغياب الشفافية، وتضارب المصالح في شراكات بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية. ومع اندلاع حرب الإبادة، تفاقمت الفجوات نتيجة لشلل المنظومة الإنسانية، وتدمير مقومات العمل الميداني، وتعطل الرقابة، وانهيار قنوات الاتصال بين المجتمعات وغالبية المنظمات في الأشهر الأولى من الحرب، إلا أن استمرار الحرب لفترة طويلة، وإعادة ترتيب العمل الإنساني، أعاد ردم جزء من تلك الفجوات، من خلال مواءمة النظم والسياسات للمنظمات الدولية لتكون قادرة على التعامل مع واقع العمل الإنساني الصعب والمتغير باستمرار في قطاع غزة.
3. أظهرت نتائج الدراسة أن تدابير قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة لم تطبق تحت ضغط العديد من التحديات؛ كالوضع الأمني، وحجم المتطلبات، ونقص التمويل، والقصور في الشفافية المعلوماتية، والاستعانة بشبكات تنفيذ محلية دون آليات تحقق (إدارة المراكز والمندوبين)، ما أدى إلى حالة من ضعف الثقة، وتصاعد الشعور بعدم الإنصاف بين السكان المتضررين.
4. في المحصلة، فإن الأزمة الإنسانية في قطاع غزة ليست أزمة احتياجات فحسب، بل، أيضاً، أزمة نزاهة وإنصاف وعدالة توزيع. وإن استعادة ثقة المجتمع المحلي في المنظومة الإنسانية تتطلب تحولاً جوهرياً في طريقة إدارة وتوجيه العمل الإغاثي، لا سيما في فترات الإبادة.
5. كشفت تجربة قطاع غزة خلال حرب الإبادة أن قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ليست مسألة إجرائية، بل صمام أمان لعدالة الاستجابة الإنسانية. وبينما شكلت الحرب تحدياً قاسياً للنظام الإنساني الدولي، فإنها في الوقت ذاته كشفت عن حاجة ماسة لإعادة تعريف أدوار الشركاء المحليين، وتمكينهم من العمل بشفافية ومسؤولية أكبر.
6. إن تعزيز النزاهة في بيئة الطوارئ لا يتطلب فقط إجراءات تقنية، بل يتطلب إرادة سياسية إنسانية لصياغة تدخلات تشاركية، شفافة، ودرجة التزام عال بقيم النزاهة للمسؤولين والعاملين، وأهمها قيم التضامن، والتكاتف، والإيثار، وقيم احترام ومساعدة الكبار والأطفال والمرأة، والأمانة، ... وغيرها من القيم، وتخضع للمساءلة أمام السكان، وليس أمام المانحين فقط.

ثانياً. الفجوات

على الرغم مما تبديه المنظمات الدولية من التزام ملعن بقمم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة، فإن السياق الطارئ الناتج عن حرب الإبادة على قطاع غزة، كشف عن فجوات هيكلية وتطبيقية عدة؛ سواء في التصميم أو التنفيذ، نلخصها فيما يلي:

#	الفجوة	التفاصيل
1	فجوة في المساءلة أمام السكان المتضررين.	<ul style="list-style-type: none"> - تراجع تقديم التقارير من قبل المسؤولين. - ضعف أدوات المشاركة المجتمعية في مراحل التخطيط والتنفيذ. - اقتصار آليات الشكاوى غالباً على قنوات رقمية يصعب الوصول إليها خلال انقطاع الاتصالات والكهرباء (الخط المجاني، موقع المنظمات الإلكتروني). - غياب مؤسسة التغذية الراجعة من المجتمعات المحلية في تعديل التدخلات أو تقييم فعاليتها (بعض المؤسسات لا تعطي أهمية لفكرة المساءلة).
2	فجوة في الشفافية في اختيار المستفيدين وتوزيع الموارد.	<ul style="list-style-type: none"> - غياب معايير واضحة وموحدة في اختيار المستفيدين، أو تفاوت تطبيقها بين المناطق والمنظمات. - شكاوى مجتمعية متكررة من عدم عدالة التوزيع، ووجود حالات محسوبة أو استثناءات غير مبررة.
3	فجوة في الرقابة على الشركاء المحليين ومقدمي الخدمات.	<ul style="list-style-type: none"> - الاكتفاء بتقييمات مكتوبة دون متابعة ميدانية فعلية في ظل الحرب. - قلة الاستثمارات في بناء نظم الحوكمة والامتثال لدى الشركاء المحليين، ما يجعلهم عرضة للأخطاء أو الاختراقات.
4	فجوة في التعامل مع شبهات الفساد والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي.	<ul style="list-style-type: none"> - ضعف نظم الإبلاغ والحماية، وبخاصة في الحالات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، أو الاستغلال المرتبط بالمساعدات. - قلة التدريب والتأهيل للطواقم على كيفية استقبال ومعالجة البلاغات الحساسة.
5	فجوة في توطين معايير النزاهة والشفافية والمساءلة الدولية لتتناسب مع السياق المحلي.	<ul style="list-style-type: none"> - استخدام أدوات أو إجراءات لا تراعي الخصوصيات الثقافية، والأمنية، أو المجتمعية في قطاع غزة. - التركيز المفرط على الامتثال الإداري على حساب الحوكمة المجتمعية الفعلية.

1. يدعو القائمون على الدراسة إلى ضرورة إعداد «مؤشر النزاهة والشفافية والمساءلة» في عمل المنظمات الدولية العاملة في المساعدات الإنسانية. يهدف هذا المؤشر إلى فحص مدى التزام المنظمات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية بمتطلبات تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة، من خلال توفير معلومات واضحة وشفافة لمنظمات المجتمع المدني والمستفيدين حول عمل المؤسسات الدولية. كما يوصي القائمون على الدراسة بأن يتم إعداد المؤشر بالاستناد إلى عملية توطين للمبادئ التوجيهية الأممية والدولية وتلك الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، التي تكون ذات علاقة بعمل المؤسسات الدولية، بما يتلاءم مع السياق الفلسطيني، إضافة إلى دليل منع الفساد في المساعدات الإنسانية الذي تم توطينه من قبل ائتلاف «أمان»، والمعتمد من قبل وزارة التنمية الاجتماعية.
2. يدعو القائمون على الدراسة ائتلاف «أمان» والمؤسسات الشريكة التي قامت بإعداد دليل منع الفساد في المساعدات الإنسانية سنة 2021، إلى تطوير الدليل وتحديثه بما يتماشى ومتطلبات العمل الإغاثي في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة، حيث إن الدليل، بصورته الحالية، يسلط الضوء على إجراءات منع الفساد في المساعدات الإغاثية وقت الطوارئ، ويصلح لحالات طوارئ بسيطة أو متوسطة، تكون فيها الأجسام الرسمية للدولة موجودة، أو يكون بعضها معطلاً، وليس كحالة حرب الإبادة الحالية التي تشهد حالة تدمير وغياب شبه كامل للأطر الحكومية الرسمية القادرة على الرقابة والمساءلة، ما يقلل من فعالية تدابير منع الفساد في العمل الإنساني بشكل عام.
3. أظهرت حرب الإبادة على قطاع غزة، والطلب المتزايد والمستمر على المساعدات الإغاثية بأنواعها كافة، مقابل القدرة المحدودة للمنظمات الإغاثية الدولية على تلبية تلك المتطلبات، بروز العديد من الاتهامات بوجود شبهات فساد من وجهة نظر المواطنين. ومن أجل ردم الفجوة بين توقعات المواطنين، وقدرات المنظمات، وزيادة الشفافية، فإننا نوصي بضرورة التنسيق بين مكونات العمل الإغاثي والإنساني في فلسطين كافة، ممثلة بالوزارات الحكومية المختصة، وغرفة العمليات الحكومية للتدخلات الطارئة في المحافظات الجنوبية، وائتلاف «أمان»، من أجل ضمان الالتزام بقيم النزاهة والشفافية والمساءلة.
4. أدت حرب الإبادة الجماعية، وما رافقها من أوضاع إنسانية كارثية غير مسبوقة، إلى قفزة كبيرة ومفاجئة لحجم وامتداد العمليات والأنشطة الإنسانية والإغاثية التي تشرف عليها المنظمات الدولية وتتفدها بشكل مباشر، أو من خلال شركاء محليين، الأمر الذي استدعى استقطاب أعداد كبيرة وجديدة من العاملين والمتطوعين غير المدربين بشكل جيد على أعمال قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل هذه المنظمات. وعليه، فإن القائمين على الدراسة يوصون بضرورة تنفيذ برنامج لبناء قدرات العاملين والمتطوعين في المنظمات الدولية ومؤسساتها الشريكة حول إدماج قيم النزاهة ونظم المساءلة في عملهم، على أن يكون البرنامج مستنداً لعملية تقييم وتحديد احتياجات لتحديد مواطن الضعف ومعالجتها.
5. يدعو القائمون على الدراسة المؤسسات الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، وأيضاً الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، إلى ضرورة العمل على توفير سياسات وتدابير من شأنها تعزيز نزاهة الشركاء التجاريين ومزودي الخدمات المحليين، بحيث تشمل هذه التدابير إعداد مدونات قواعد السلوك للشركاء التجاريين، وسياسة الإفصاح عن تضارب المصالح، وسياسة استقبال الهدايا... إلخ. إن اتخاذ مثل هذه التدابير من شأنه أن يعزز من بيئة النزاهة في عمل المنظمات الدولية، كونها باتت تعتمد، بشكل كبير، على شركاء تجاريين ومزودي خدمات محليين خلال تقديم خدماتها.
6. يوصي القائمون على الدراسة بضرورة أن تقوم هيئة مكافحة الفساد في مرحلة التعاليف وانتهاء الحرب، وبالشراكة مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، بإنشاء أنظمة إبلاغ محلية عن شبهات الفساد في مجالات عمل المنظمات الدولية. ويؤكد القائمون على الدراسة ضرورة أن يشارك في أنظمة الإبلاغ المحلية ممثلون عن منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة والمؤسسات القاعدية ولجان المستفيدين ولجان المرأة، كما يوصون أن يشمل نظام الإبلاغ المحلي ممثلين عن النظام الوطني لتحويل النساء المعتقات لتضمين البلاغات الواردة عن شبهات الفساد المبني على النوع الاجتماعي.

7. يدعو القائمون على الدراسة المنظمات الدولية إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بتطوير أنماط جديدة وملائمة من المشاركة المجتمعية للمستفيدين وممثليهم، وذلك بهدف تعزيز مستويات المشاركة في صناعة القرارات، وتوجيه البرامج والأنشطة باتجاه الاحتياجات المجتمعية والأولويات المحلية والوطنية، إضافة إلى الحصول على ملاحظات المواطنين حول بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المنظمات الدولية.

8. يدعو القائمون على الدراسة إلى ضرورة تعريب المصادر والدراسات الأممية والدولية ذات العلاقة بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة والفساد المبني على النوع الاجتماعي في عمل المنظمات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية، واعتماد نسخة عربية موحدة، تكون على شكل حقيبة مصادر قابلة للاستخدام، وتتضمن سياسات ومدونات سلوك ونماذج تطبيقية عملية سهلة الاستخدام.

9. يدعو القائمون على الدراسة إلى ضرورة تبني المفهوم الشمولي للنزاهة بهدف تعميم وإدماج قيم النزاهة في مختلف عمليات وأنشطة المنظمات الدولية والإغاثية وشركائها التجاريين، وتوسيع نطاق اختصاصها ليشمل النزاهة في الالتزام بالقضايا المتقاطعة؛ مثل حظر العمل القسري، أو تشغيل الأطفال، واحترام قيم الكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان، وقانون العمل، وممارسات الصحة والبيئة والسلامة والأمن، وقوانين المنافسة العادلة، والتوريدات، والالتزامات تجاه المستفيدين والمواطنين ... إلخ.

10. يدعو القائمون على الدراسة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، إلى إنشاء مجموعة عمل قطاعية متخصصة في مجال النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، باعتباره أحد القطاعات الرئيسية المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار خلال عمل المنظمات الدولية والأممية، واعتمادها ضمن هيكلية عمل المجموعات القطاعية، وذلك لغرض تسهيل التنسيق والحوار وتبادل المصادر والأدوات ذات العلاقة، وتحسين العمل المشترك بين جميع الأطراف.

11. يدعو فريق البحث الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) إلى تبني مجموعة من الخطوات الإجرائية، بالتنسيق مع المنظمات الإغاثية الدولية، والمنظمات الأهلية، لزيادة مساحة الحوار مع المجتمع المحلي، بغية توسيع مساحات النزاهة والشفافية، من خلال جلسات حوارية، ولقاءات إعلامية، وغيرها من قنوات التواصل والحوار.

12. نوصي المنظمات الإغاثية الدولية بتطوير قنوات للتواصل مع المجتمعات المحلية (النازحين) تراعي واقع النزوح، والتحديات اليومية للنازحين، لاسيما صعوبات التنقل، وانقطاع الإنترنت والكهرباء، وغيرها من العقبات اليومية التي تقلل من فعالية قنوات التواصل الحالية.

13. أظهرت الدراسة العديد من حواجز وصول المواطنين إلى المساعدات الإغاثية، منها حواجز ذاتية، وأخرى موضوعية تتعلق بالمنظمات الإغاثية. لذا، نوصي بتطوير آليات عملية للحد من تلك الحواجز، من خلال إعداد دراسات متخصصة حول حواجز الوصول للخدمات الإغاثية في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة، لاسيما التي تواجه الفئات الهشة والأكثر هشاشة كالنساء، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة.

1. الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة والصليب الأحمر:

- المبادئ العامة والتوجيهية لنهج يركز على حقوق الإنسان يتبع في استراتيجيات الحد من الفقر (المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان).
- صناديق التمويل القطرية المشتركة - المبادئ التوجيهية العالمية (المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية).
- الدليل الإرشادي عن حماية النازحين داخلياً (المصدر: مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية - المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين).
- المعايير الدنيا لإنشاء وإدارة مراكز إيواء خاصة بالناجيات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (المصدر: UNFPA صندوق الأمم المتحدة للسكان - 2021).

2. القوانين والنظم الوطنية:

- قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2003 بشأن اللائحة التنفيذية للجمعيات الخيرية والهيئات المحلية.

3. الدراسات والأدلة والتقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية:

- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. دليل منع الفساد في المساعدات الإنسانية.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. دليل استرشادي حول درء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. استطلاع الرأي حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2023، رام الله-فلسطين.
- «تأثير الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني»، تقرير صادر عن البنك الدولي، بتاريخ 23 أيار/مايو 2024.
- تقرير حول الاستجابة الإنسانية التي قدمتها الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة في مجال العمل الإنساني خلال المرحلة الأولى لاتفاق وقف إطلاق النار، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية.
- خطة الاستجابة الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، أيار/مايو 2023.
- آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 297، 300، قطاع غزة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.
- النداء الإنساني العاجل، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 11 كانون الأول/ديسمبر 2024.
- الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية (دليل إفسير)، (المصدر: جمعية إفسير، تحالف 2018 - CHS)

4. المراجع عبر الشبكة العنكبوتية:

- <https://t.me/s/MOHMediaGaza?before=6876>
- <https://www.ochaopt.org/ar/content/report-humanitarian-response-un-and-humanitarian-partners-during-phase-one-ceasefire>
- <https://www.un.org/jsc/content/joint-steering-committee>
- <https://euromedmonitor.org/ar/gaza>
- <https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-300-gaza-strip>
- <https://www.ochaopt.org/ar/content/flash-appeal-2025-glance>

5. المقابلات المعمّقة:

#	الاسم	الجمعية	المسمى
ممثلو المنظمات الدولية			
1	محمود شلبي	جمعية العون الطبي للفلسطينيين (MAP)	نائب المدير للبرامج
2	نبيل موسى	الهيئة الطبية الدولية (IMC)	مسؤول المتابعة والتقييم
3	صبحي شقلية	الهلال الأحمر الفلسطيني (PRCS)	مسؤول الطوارئ
ممثلو المنظمات الأهلية الفلسطينية			
1	يسر الأطرش	المنتدى الاجتماعي التتموي	
2	د. كمال أبو شاويش	جمعية النصيرات للتأهيل المجتمعي	
3	زهير ماضي	جمعية فارس العرب	
4	رنا جودة	هيئة الهلال الفلسطيني للإغاثة والتنمية	
5	سلمى الزعانين	جمعية تطوير الأسرة الخيرية	
6	رامي صوان	جمعية منتدى التواصل	
7	نفين الكفارنة	اتحاد لجان المرأة الفلسطينية	
8	أحمد أبو سلطان	جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل	
9	سامي غنيم	مستشار قانوني وخبير في قضايا الفساد	
10	محمود عبد الهادي	الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)	
ممثلو مراكز الإيواء			
1	مركز إيواء الجواد	غزة، الجلاء	
2	مركز إيواء مدرسة بشير الرئيس	غزة، الرمال	
3	مركز إيواء الغربية	غزة، أبو خضرة	
4	مركز إيواء الكريم	غزة	
5	مركز إيواء الست أميرة	دير البلح	
6	مركز إيواء النهضة	الزوايدة	
7	مخيم الشيخ محمد الأسطل	مواصي خانيونس	
8	مخيم الأمل 3	دير البلح البركة	

6. المجموعات البؤرية:

تاريخ التنفيذ	الفئة	المجموعة البؤرية
2025/5/24	مجموعة من المستفيدين والمستفيدات من ذوات الإعاقة	المجموعة الأولى
2025/5/28	مجموعة من المستفيدين والمستفيدات، مراكز النزوح-النصيرات	المجموعة الثانية
2005/6/22	ممثل المنظمات الأهلية - لقاء عن بعد (تقنية الزوم)	المجموعة الثالثة
2025/6/26	مجموعة من النازحات في مدينة غزة	المجموعة الرابعة
2025/6/29	مجموعة من النازحين/الرجال - مدينة غزة	المجموعة الخامسة

الأسئلة المفتاحية	الجهة		
<p>الأداة رقم (1): مقابلة غير مهيكلة مع ممثل وزارة شؤون الإغاثة والتنمية ملاحظة: جميع المحاور ستركز على الاختلافات بين المساعدات العينية والنقدية</p>			
<p>- المحور الأول: الأدوار تجاه تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة: ما هو دور السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة شؤون الإغاثة والتنمية) في الرقابة والمساءلة على عمل المنظمات الدولية العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية؟ وهل هناك اختلاف في مرحلة ما قبل الحرب ومرحلة الحرب؟ وما هي هذه الاختلافات؟</p> <p>- المحور الثاني: التنسيق والتشبيك مع المنظمات الدولية: هل يوجد لدى الوزارة قائمة بأسماء/خارطة المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في قطاع غزة خلال حرب الإبادة؟ وكيف تصف آليات التنسيق بين الوزارة وهذه المنظمات؟ وما هي الاختلافات في عمليات التنسيق التي طرأت نتيجة الحرب؟</p> <p>- المحور الثالث: الدور التوجيهي والإرشادي للوزارة: من المعروف أن للوزارة دوراً رئيسياً في توجيه عمل المنظمات الدولية من خلال إصدار السياسات والإرشادات التوجيهية، هل قامت الوزارة بإصدار أي إرشادات/سياسات/تعليمات تتعلق بتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل هذه المنظمات في ظل الحرب، وفي حال كانت الإجابة «نعم»، فما هي هذه الإرشادات/السياسات/التعليمات؟ وكيف تتحقق الوزارة من التزام المؤسسات الدولية بتطبيقها؟</p> <p>- المحور الثالث: دعم أنظمة المساءلة: هل تلتزم المؤسسات الدولية العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية بتقديم التقارير للوزارة؟ وهل يتم تقديم هذه التقارير بشكل دوري؟ وفي حال عدم الالتزام، ما هي الإجراءات التي يتم اتخاذها في تلك الحالة؟ ما هو النظام المتبع في الوزارة لاستقبال ومعالجة البلاغات والشكاوى من المستفيدين والفاعلين (المنظمات الأهلية، الشركاء التجاريون، المنظمات الدولية)؟ هل لدى الوزارة تحليل لنوعية وكمية الشكاوى التي تم استقبالها من قبل الوزارة حول خدمات المنظمات الدولية العاملة في مجال العمل الإنساني؟ وما هي آليات المساءلة المتبعة في الوزارة لمساءلة هذه المنظمات؟ كيف استطاعت الوزارة توظيف التكنولوجيا الرقمية في تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة والتغلب على العقبات الميدانية؟ وما هي الأدوات الرقمية التي تم استخدامها؟</p> <p>- المحور الرابع: الفجوات والتوصيات: ما هي الفجوات المرتبطة ببيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في المساعدات الإغاثية المقدمة من قبل المنظمات الدولية؟ وما هي مقترحات الوزارة لتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل هذه المنظمات في ظل الإبادة الجماعية؟</p>	رقم الجوال	الموقع الوظيفي	الاسم

الأسئلة المفتوحة	الجهة		
الأداة رقم (2): مجموعة نقاش مركزة مع ممثلي/ات المؤسسات الدولية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية (العينية والنقدية) ملاحظة: جميع المحاور ستتركز على الاختلافات بين المساعدات العينية والنقدية			
<p>- المحور الأول: إطار تقديم الخدمات الإغاثية والإنسانية بما يشمل التنسيق والعمل المشترك: ما هي الخدمات التي تقدمها المنظمة قبل الحرب وأثناءها؟ وهل طرأ اختلاف على طبيعة هذه الخدمات؟ في حال طرأ اختلاف، كيف تعاملت المنظمة معه؟ هل المعايير التي كانت تعتمدها المنظمة قبل الحرب لاختيار المستفيدين لا تزال صالحة للعمل خلال الحرب؟ وإذا كانت الإجابة «لا»، فما هي المعايير الجديدة؟ وهل تتضمن نزاهة اختيار المستفيدين (التكيف مع متطلبات النزاهة)؟ قواعد بيانات المستفيدين، هل تتم مشاركتها بين المنظمات ضمن قاعدة بيانات مشتركة؟ وإذا «لا»، فكيف تضمن المنظمة عدم ازدواجية متلقي الخدمات؟ وكيف يتم تحديث البيانات؟</p> <p>- المحور الثاني: توافر تدابير ملائمة لتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المنظمة: كيف تأخذ المنظمة بعين الاعتبار تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة خلال عملها في تقديم الخدمات الإغاثية العينية والنقدية (نزاهة العاملين والمتطوعين والشركاء التجاريين واللجان المجتمعية، المشتريات والتوريدات والتخزين والتسليم، الإفصاح عن المعلومات، التقارير، والشكاوى والبلاغات، وضوح الهيكليات والمسؤوليات، المساءلة المجتمعية من جمهور المستفيدين... الخ)؟ وهل اختلفت الإجراءات/التدابير المتبعة خلال الحرب مع ما كان متبعاً قبل الحرب؟ وكيف تقيس المنظمة التزاماتها تجاه النزاهة والشفافية والمساءلة؟ في ظل الإبادة والطوارئ، كيف استطاعت المنظمة توظيف التكنولوجيا الرقمية في تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة والتغلب على العقبات الميدانية؟ وما هي الأدوات الرقمية التي تم استخدامها؟</p> <p>- المحور الثالث: الفجوات والتوصيات: ما هي الفجوات المرتبطة ببيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في المساعدات الإغاثية التي تقدمها المنظمات الدولية؟ وما هي المقترحات/السياسات والاستراتيجيات المقترحة لتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المنظمة في ظل الإبادة الجماعية؟</p>	اسم المؤسسة	اسم المشارك/ة	رقم الجوال

بطاقة فحص تدابير النزاهة والشفافية والمساءلة للمنظمات الدولية (قبل الحرب وبعدها)

#	البند	متوفر	غير متوفر
1	مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك: تحدد هذه الوثيقة المعايير والمبادئ الأخلاقية التي تُوجّه سلوك الموظفين داخل المنظمة، وتتضمن، عادةً، إرشادات حول النزاهة والاحترافية وتضارب المصالح وتنظيم عملية استقبال الهدايا.		
2	سياسة نظام المساءلة: تصف هذه السياسة كيفية ضمان المنظمة للمساءلة عن أفعالها. وتتضمن تفاصيل حول الهياكل التنظيمية والعمليات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدعم المساءلة.		
3	إرشادات الشفافية وسياسات الإفصاح عن المعلومات: توفر هذه الإرشادات إطاراً لتعزيز الشفافية في العمليات وعمليات صنع القرار، وغالباً ما تغطي مجالات مثل الإفصاح عن المعلومات والبيانات ذات العلاقة، وتحدد نطاق الوصول إلى المعلومات وآليات الحصول عليها. كما تحدد هذه السياسة كيفية نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسة وقراراتها ومواردها المالية. يجب أن تضمن السياسة سهولة الوصول إلى المعلومات من قبل الجمهور.		
4	إطار النزاهة والشفافية والمساءلة: يحدد هذا الإطار التزام المنظمة بتعزيز ثقافة النزاهة والشفافية. ويتضمن آليات للإبلاغ عن سوء السلوك وضمان المساءلة على جميع المستويات.		
5	مواد تدريبية حول الشفافية والمساءلة: تُقدم العديد من المؤسسات موارد تدريبية تُغطي القضايا الرئيسية المتعلقة بالشفافية والمساءلة والأخلاقيات في المؤسسات العامة بهدف رفع وعي الموظفين حول أفضل الممارسات والسياسات التنظيمية.		

6	التقارير السنوية ونواتج التدقيق الداخلي والخارجي: تُقدم هذه الوثائق رؤىً حول أداء المؤسسة، بما في ذلك البيانات المالية وتقييمات الامتثال لمعايير المساءلة، وغالباً ما تتاح للجمهور لتعزيز الشفافية.
7	سياسات حماية المُبلغين عن المخالفات والشكاوى: تحمي هذه السياسات الأفراد الذين يُبلغون عن سلوكيات أو سوء سلوك غير أخلاقي داخل المؤسسة. وتضمن للمُبلغين عن المخالفات إمكانية الإبلاغ عن المشكلات دون خوف من الانتقام.
8	سياسات الإبلاغ عن شبهات الفساد: تحدد هذه السياسات مسارات استقبال البلاغات من الضحايا و(نافخي الصفارة) حول شبهات الفساد بمختلف أنواعه في عمل المؤسسات، وكيفية الإبلاغ عنه، والاستجابة لهذه البلاغات بالتنسيق مع جميع الأطراف الرسمية ذات العلاقة. كما تحدد هذه السياسة آليات الحماية للمبلغين والمخبرين عن مختلف شبهات الفساد، بما في ذلك الفساد المبني على النوع الاجتماعي، وشكاوى الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي.
9	سياسات إدارة المخاطر: تُوضح هذه الوثائق كيفية تحديد المؤسسة للمخاطر المتعلقة بالنزاهة والمساءلة وتقييمها والتخفيف منها، وهي بالغة الأهمية للحفاظ على الثقة والشفافية في العمليات.
10	سياسة تدقيق الحسابات (Audit Policy): هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد كيفية إجراء عمليات التدقيق داخل المؤسسة أو المنظمة، وتهدف هذه السياسة إلى ضمان دقة المعلومات المالية والتشغيلية، والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية، وحماية الأصول، وتقييم ضوابط الرقابة الداخلية.

الأسئلة المفتاحية

الأداة رقم (3): مجموعة بؤرية للمؤسسات العضوة في المجموعات القطاعية التابعة لشبكة المنظمات الأهلية (المساعدات العينية والنقدية)

عدد المجموعات: مجموعة شمال وادي غزة / مجموعة جنوب وادي غزة

ملاحظة: جميع المحاور ستركز على الاختلافات بين المساعدات العينية والنقدية

● **المحور الأول:** الالتزامات تجاه متطلبات تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة: من المعروف أن المنظمات الدولية تأخذ بعين الاعتبار تدابير من شأنها تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات الإغاثية، باعتباركم شركاء محليين للمنظمات الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدات العينية و/أو النقدية خلال الإبادة الجماعية، ما هي أوجه الالتزام القانونية/السياساتية بتدابير النزاهة والشفافية والمساءلة التي كانت تفرضها المنظمات الدولية عليكم قبل الحرب؟ وهل حدث هناك اختلاف في هذه الالتزامات في ظل الإبادة؟ وما هي الأسباب في حال كان هناك تغيير؟ ما هي التدابير ذات العلاقة التي كانت تفرضها هذه المؤسسات؟ هل نفذت المؤسسات الدولية أنشطة لبناء قدرات وتمكين الشركاء المحليين من أعمال هذه التدابير قبل الحرب وأثناءها؟ هل هذه التدابير معتمدة من قبل الهيئات الحاكمة في المؤسسة؟ كيف استطاعت المؤسسة توظيف التكنولوجيا الرقمية في تعزيز دعم بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المنظمات الدولية والتغلب على العقبات الميدانية؟ وما هي الأدوات الرقمية التي تم استخدامها؟

● **المحور الثاني:** الأدوار والمسؤوليات تجاه ضمان بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة: ما هو الاختلاف الذي طرأ على دور المنظمات الأهلية تجاه تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المنظمات الدولية (التخطيط للاستجابة والإغاثة، اختيار المستفيدين/ات، التخطيط لتدابير تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، التوريدات، التوزيع والتسليم، التقييم، تشكيل لجان الإسناد المجتمعي)؟ وكيف تأثرت هذه الأدوار في حرب الإبادة الجماعية؟ وهل هذا الأثر سلبي أم إيجابي؟ وكيف أثر على جودة ونوعية الخدمات الإنسانية والإغاثية المقدمة للمستفيدين؟ على سبيل المثال، هل هناك دور للمنظمات الأهلية المحلية في استقبال ومعالجة الشكاوى والبلاغات عن إساءة الاستخدام، و/أو شبهات الفساد، و/أو شبهات الفساد المبني على النوع الاجتماعي؟ وكيف تصفون هذا الدور؟ وهل يتم ذلك بالاتفاق مع المنظمات الدولية؟

● **المحور الثالث:** الفجوات والتوصيات: ما هي الفجوات المرتبطة ببيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في المساعدات الإغاثية المقدمة من قبل المنظمات الدولية؟ وما هي المقترحات/السياسات والاستراتيجيات المقترحة لتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المنظمة في ظل الإبادة الجماعية؟

الأداة رقم (4): استبانة الشركاء التجاريين للمنظمات الدولية العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية في قطاع غزة
عدد الشركاء: 6 (3 شمال وادي غزة / 3 جنوب وادي غزة)

• المحور الأول: معلومات عامة

1. اسم الشركة/ المؤسسة:
2. تاريخ تسجيل الشركة:
3. طبيعة عمل الشركة/ المؤسسة (مورد، مقاول، مستشار، ... إلخ):
4. مكان العمل الرئيسي:
5. عدد الأفرع:
6. عدد المؤسسات الدولية التي تم التعاقد معها:
7. تاريخ بداية أول تعاقد:
8. مدة تعاونكم مع المنظمات الإغاثية الدولية في قطاع غزة:
9. هل سبق لكم التعاون مع منظمات إغاثة دولية أخرى خارج غزة؟ إذا كانت الإجابة بـ«نعم»، يرجى ذكر ذلك!
10. متوسط قيمة التعاقدات: أقل من مليون شيكل من 1 - 3 ملايين من 3 - 5 ملايين 5 ملايين فما فوق.

• المحور الثاني: تدابير النزاهة في عمل الشركاء التجاريين للمنظمات الدولية العاملة في المساعدات الإنسانية

1. ما هي آلية اختياركم كشريك تجاري للمنظمة الدولية؟ تعاقد مباشر/ مناقصة / أخرى/..... ؟
 2. يحصل الشريك التجاري للمنظمة الدولية على نسخة من الاتفاقية الموقعة من المنظمة: نعم / لا
إذا «نعم» برجاء تحديد:
الاتفاقية باللغة العربية: نعم / لا .
 3. تتضمن الاتفاقية ملحقات تتعلق بسياسات وتدابير لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في عمل الشريك التجاري: نعم / لا .
في حال «نعم»، ما هي هذه الوثائق/السياسات؟ (يمكن اختيار أكثر من بند):
 1. مدونة قواعد السلوك لمزودي الخدمات.
 2. سياسة الإفصاح عن تضارب المصالح.
 3. سياسة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي.
 4. سياسة الإبلاغ عن شبهات الفساد.
 5. سياسة استقبال الهدايا.
 6. أخرى، حدد:
 4. سبق ولاحظتكم سوء سلوك أو شبهة فساد من قبل أحد العاملين في المؤسسة الدولية المتعاقدة معكم: نعم / لا .
إذا «نعم»، برجاء تحديد أي من الشبهات التالية (يمكن اختيار أكثر من بند):
 1. واسطة.
 2. محسوبة.
 3. محاباة.
 4. رشوة.
 5. ابتزاز.
 6. استغلال المال العام.
 7. الكسب غير المشروع.
 8. التقاعس الوظيفي.
 9. أخرى:.....
 5. ما هو التصرف الذي قامت به شركتكم تجاه هذا السلوك؟
 1. إبلاغ جهات الاختصاص الحكومية.
 2. إبلاغ الجهة المسؤولة في المؤسسة الدولية الشريكة.
 3. عدم الإبلاغ.
- في حال قمتم بالإبلاغ، صف أيًا من المشاعر التالية شعرتم بها:
1. الثقة بآلية الإبلاغ المستخدمة.
 2. الاطمئنان لموضوع السرية.
 3. سهولة عملية الإبلاغ.
 4. الاستجابة السريعة.
 5. أخرى:.....

- بعد عملية الإبلاغ، هل طرأ أي تغير في علاقتكم التعاقدية مع المنظمة الدولية: نعم / لا
- في حال فضلتم عدم الإبلاغ، برجاء تحديد السبب:
1. عدم المعرفة بأهمية الإبلاغ.
 2. عدم المعرفة بقنوات الإبلاغ.
 3. الخوف من الانتقام نتيجة الإبلاغ.
 4. أخرى:

● المحور الثالث: تدابير الشفافية في عمل الشركاء التجاريين للمنظمات الدولية العاملة في المساعدات الإنسانية

1. طلبت المنظمة الدولية من شركتكم أي تعهدات/التزامات بعدم إساءة استخدام البيانات والمعلومات الخاصة بالمستفيدين/ات من خلال تسريبها أو استعمالها لأغراض شخصية لاحقاً نعم / لا .
إذا كان "نعم"، هل كانت هذه الالتزامات مكتوبة؟ نعم / لا
هل كانت شرطاً من شروط التعاقد؟ نعم / لا
2. خلال تزويدكم الخدمات للمستفيدين/ات من المنظمة الدولية، ما هي الإجراءات التي كانت تضمن قدرة المستفيدين/ات على الوصول إلى المعلومات ذات العلاقة مثل (أسعار السلع، سقف الشراء، نوعية السلع والمنتجات المسموح شراؤها، الفترة الزمنية المسموحة للاستفادة من المساعدة ... إلخ):
1. نقطة معلومات.
2. لوحة إعلانات.
3. بروشور.
4. رسائل نصية SMS.
5. أخرى، اذكرها:

● المحور الرابع: تدابير المساءلة في عمل الشركاء التجاريين للمنظمات الدولية العاملة في المساعدات الإنسانية

1. هل كانت هناك آلية لاستقبال وإحالة الشكاوى من المستفيدين/ات لجهة الاختصاص في المنظمة الشريكة؟ نعم / لا .
إذا كان "نعم"، فما هي آليات الشكاوى التي كانت متاحة؟
- صندوق شكاوى.
- بريد إلكتروني.
- رقم مجاني.
- SMS.
- موظف شكاوى ميداني.
- وسائل تواصل اجتماعي.
- أخرى، أذكرها:
2. هل كانت آلية استقبال وإحالة الشكاوى منشورة ومعلنة للمستفيدين/ات؟ نعم / لا .

الأداة رقم (5): استبيان للجان إدارة مواقع النزوح المساندة للمنظمات الدولية خلال عملية تقديم المساعدات الإنسانية الإغاثية (5 شمال وادي غزة/ 5 جنوب وادي غزة)
عدد الشركاء: 10 (5 شمال وادي غزة / 5 جنوب وادي غزة)

• المحور الأول: معلومات عامة

1. اسم موقع الإيواء:
2. المحافظة:
3. نوع موقع الإيواء: منظم، عشوائي، وكالة غوث، حكومي، غير ذلك، أذكر
4. عدد النازحين في الموقع:
5. عدد الذكور:
6. عدد الإناث:
7. عدد المنظمات الدولية التي تعاملتم معها:
8. طبيعة المساعدات العينية والنقدية التي قدمتها: غذاء، مأوى، ملابس، مياه وصرف صحي، دعم نفسي اجتماعي، مساعدة نقدية، مساعدة صحية، حماية، أخرى، أذكرها:
9. كيف تم اختياركم للعمل مع المؤسسة الدولية؟
10. كيف تم تنظيم العلاقة بينكم وبين المؤسسة الدولية؟ علاقة تعاقدية، مذكرة شراكة، مذكرة تعاون، اتفاق شفهي، أخرى:

• المحور الثاني: تدابير النزاهة في عمل الشركاء المحليين للمنظمات الدولية العاملة في المساعدات الإنسانية

1. هل تم إلزامكم و/أو توضيح من قبل المؤسسة الدولية بسياسات وتدابير لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في عملكم: نعم / لا .
في حال "نعم"، ما هي هذه الوثائق/السياسات؟ (يمكن اختيار أكثر من بند):
1. مدونة قواعد السلوك لمزودي الخدمات.
2. سياسة الإفصاح عن تضارب المصالح.
3. سياسة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي.
4. سياسة الإبلاغ عن شبهات الفساد.
5. سياسة استقبال الهدايا.
6. أخرى، حدد:
2. سبق ولاحظتكم سوء سلوك أو شبهة فساد من قبل أحد العاملين في المؤسسة الدولية المتعاقد معكم: نعم / لا .
إذا "نعم"، برجاء تحديد أي من الشبهات التالية، (يمكن اختيار أكثر من بند):
1. واسطة.
2. محسوبية.
3. محاباة.
4. رشوة.
5. ابتزاز.
6. استغلال المال العام.
7. الكسب غير المشروع.
8. التقاعس الوظيفي.
9. أخرى:
3. ما هو التصرف الذي قامت به لجنتم تجاه هذا السلوك؟
1. إبلاغ جهات الاختصاص الحكومية.
2. إبلاغ الجهة المسؤولة في المؤسسة الدولية الشريكة.
3. عدم الإبلاغ.
- في حال قمتم بالإبلاغ، صف أيًا من المشاعر التالية شعرتم بها:
1. الثقة بآلية الإبلاغ المستخدمة.
2. الاطمئنان لموضوع السرية.
3. سهولة عملية الإبلاغ.
4. الاستجابة السريعة.
5. أخرى:

- بعد عملية الإبلاغ، هل طرأ أي تغيير في علاقتكم مع المنظمة الدولية: نعم / لا .
 في حال فضلتم عدم الإبلاغ، برجاء تحديد السبب:
1. عدم المعرفة بأهمية الإبلاغ.
 2. عدم المعرفة بقنوات الإبلاغ.
 3. الخوف من الانتقام نتيجة الإبلاغ.
 4. أخرى:

● المحور الثالث: تدابير الشفافية في عمل الشركاء المحليين للمنظمات الدولية العاملة في المساعدات الإنسانية

1. طلبت المنظمة الدولية منكم أي تعهدات/التزامات بعدم إساءة استخدام البيانات والمعلومات الخاصة بالمستفيدين/ات من خلال تسريبها أو استعمالها لأغراض شخصية لاحقاً نعم / لا .
 إذا كان "نعم"، هل كانت هذه الالتزامات مكتوبة؟ نعم / لا .
 هل كانت شرطاً من شروط تزويد الخدمة؟ نعم / لا .
 2. خلال تزويدكم الخدمات للمستفيدين/ات من المنظمة الدولية، ما هي الإجراءات التي كانت تضمن قدرة المستفيدين/ات على الوصول إلى المعلومات ذات العلاقة مثل (نوعية المساعدة، كمية المساعدة، آلية الاستلام، موعد الاستلام، في حالة المساعدات النقدية قيمتها)؟
1. نقطة معلومات.
 2. لوحة إعلانات.
 3. بروشور.
 4. رسائل نصية SMS.
 5. أخرى، اذكرها:

● المحور الرابع: تدابير المساءلة في عمل الشركاء المحليين للمنظمات الدولية العاملة في المساعدات الإنسانية

1. هل كانت هناك آلية لاستقبال وإحالة الشكاوى من المستفيدين/ات لجهة الاختصاص في المنظمة الشريكة؟ نعم / لا .
 إذا كان "نعم"، فما هي آليات الشكاوى التي كانت متاحة؟
- صندوق شكاوى.
 - بريد إلكتروني.
 - رقم مجاني.
 - SMS.
 - موظف شكاوى ميداني.
 - وسائل تواصل اجتماعي.
 - أخرى، اذكرها:
2. هل كانت آلية استقبال وإحالة الشكاوى منشورة ومعلنة للمستفيدين/ات؟ نعم / لا .

AMAN
Transparency Palestine



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حالياً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647

هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948

غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث

هاتف: 082884767 تليفاكس: 082884766

الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

     /AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP